الأمم المتحدة

A/62/PV.39

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٣٩**

الثلاثاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٤٣ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/62/3)

تقرير الأمين العام (A/62/283)

مذكرة من الأمين العام (A/62/277)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في البند ٤٣ من جدول الأعمال، بعنوان ”تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي“.

فيما يتعلق بهذا البند، أود أن أذكر أعضاء الجمعية العامة بأنه، عملا بقرار الجمعية العامة ٣١٦/٥٨ المؤرّخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، قررت الجمعية، بناء على توصية المكتب، في جلستها العامة الثالثة، المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أن تنظر في البند ٤٣ من جدول الأعمال بأكمله في جلسة عامة، على أن يكون مفهوما أن الجوانب المتعلقة بالإدارة والميزانية والبرامج ينبغي أن تتناولها اللجنة الخامسة.

وفي الجلسة نفسها، أحاطت الجمعية علما بالتوضيح القائل بأنه، تنفيذا للقرار ٣١٦/٥٨ القاضي بأن يُنظر في البند ٤٣ بأكمله في جلسة عامة، ستنظر اللجنة المعنية في الأجزاء ذات الصلة من الفصل الأول من التقرير في إطار بنود جدول الأعمال التي سبق إحالتها إلى اللجان الرئيسية حتى تتخذ الجمعية العامة إجراء نهائيا بشأنها.

أعطي الكلمة لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد داليوس تشيكوليس، كي يعرض تقرير المجلس.

السيد تشيكوليس (ليتوانيا)، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٧.

إن الدورة الموضوعية هذه السنة معلم هام في عمل المجلس. فقد أرست الأساس لمجلس اقتصادي واجتماعي متجدد. وبتطبيق رؤية مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

فتحت هذه الدورة سبلا جديدة للمجلس، ولا سيما الاستعراض الوزاري السنوي، وإطلاق المنتدى التعاوني الإنمائي الذي يعقد مرة كل سنتين.

أود أن أبرز بإيجاز بعض النتائج الرئيسية لهذه الدورة، وأن أركّز من ثم على بعض الخطوات المقبلة.

إن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقده المجلس، هذه السنة، مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، أعدّ التحضيرات لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، المزمع عقده في الدوحة، في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ لاستعراض توافق آراء مونتيري. ويشكل ذلك الاجتماع النقطة المركزية لحوارنا بشأن الشراكة العالمية من أجل التنمية.

والاستعراض الوزاري السنوي الأول فاق كل التوقعات. فقد ركز على مناقشة السياسات العامة والوسائل المطلوبة لتحسين وتسريع تنفيذ الهدفين ١ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، أي القضاء على الفقر والجوع عن طريق الشراكة العالمية من أجل التنمية. وآمل أن تتمكّن الجمعية من البناء على عمل المجلس تحضيرا للاجتماع المحدد المركّز على التنمية، كما تقرر في قرار الجمعية ٦٠/٢٦٥.

وفي رأيي أن أبرز ما تضمنه الاستعراض كانت العروض الطوعية الوطنية التي قدمها وزراء ستة بلدان نامية – بنغلاديش، بربادوس، كمبوديا، الرأس الأخضر، إثيوبيا وغانا – والتي أصبحت مناسبة لاستعراض الأقران، وتقاسم المعرفة وتبادل المعلومات. وقد نشأت عن تلك العروض خمس رسائل سياسية رئيسية. أولا، أن استراتيجيات التنمية الوطنية تعمل، ولكن ليس بالوتيرة المطلوبة. ولا بد لنا من تسريع عملية التنفيذ وتوسيع مداها. ثانيا، ينبغي جعل الشراكة العالمية بجميع أبعادها أكثر فعالية. ثالثا، ينبغي جعل البيئة الاقتصادية العالمية موجهة لصالح التنمية ولصالح الفقراء. رابعا، ينبغي تعزيز رصد تنفيذ الالتزامات والمساءلة. وأخيرا، ينبغي الاستعجال في مواجهة التهديدات الناشئة التي تعيق تحقيق هذه الأهداف، مثل تغير المناخ والتصحر.

إن العدد المرتفع من البلدان التي تطوعت لكي يستعرضها المجلس في السنة المقبلة، بما فيها العديد من البلدان المتقدمة النمو، يؤكد دور المجلس بوصفه مركز استقطاب ومنتدى محوريا لاستعراض الأهداف الإنمائية العالمية. وينبغي لعروض السنة المقبلة أن تكون خطوة إضافية إلى الأمام، لأن المجلس سيكون في طور تنفيذ استعراض بلدان في مراحل مختلفة من التنمية ومن منظورات مختلفة.

وقد أجرينا أيضا حوارا محفّزا جدا مع انطلاق منتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد مرّة كل سنتين، وهو منبر عالمي فريد، تشارك من خلاله جميع الأطراف في حوار بشأن مسائل السياسات الرئيسية التي تؤثر على التعاون الإنمائي، والتي تشمل مسائل مثل كمية المعونة، ونوعيتها وأثرها وتنسيقها. وستكون مهمة منتدى عام ٢٠٠٨ تقديم تحليل عميق، وتوفير التوجيه بشأن كيفية دعم التعاون الإنمائي للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا على أفضل وجه.

والإعلان الوزاري الذي اعتُمد بتوافق الآراء، يوجه رسالة هامة مفادها أن المجتمع الدولي موحد في مواجهة العقبات والتحديات الماثلة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ١.

إن البعد التطبيقي للشراكات قد اتضح في المعرض التجديدي الأول من نوعه، حيث عرضت أكثر من عشرة كيانات من منظومة الأمم المتحدة، وعدة منظمات غير حكومية وكيانات القطاع الخاص، منتجاتها ومشاريعها للتخفيف من الجوع وسوء التغذية والفقر. ويُتوقع للمعارض

التجديدية أن تشكل محورا لتعزيز وتسريع شراكات ملموسة بين العديد من أصحاب المصلحة لتنفيذ جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة.

والمداولات بشأن موضوع الجهود الداعمة، على جميع المستويات، لتعزيز النمو الاقتصادي المستمر لصالح الفقراء، بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية العادلة، أبرزت خمس رسائل سياسية رئيسية. أولا، أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وخفض مستوى الفقر علاقة معقدة، وتحتاج إلى المزيد من الدراسة، بما في ذلك علاقة الإنصاف بينهما. ثانيا، هناك حاجة إلى سياسات اقتصادية كلية ذات قاعدة واسعة، ينبغي صياغتها في إطار استراتيجية إنمائية وطنية. ثالثا، أن لبعض السياسات الوطنية آثارا تطال بلدانا أخرى، بينما الظروف الخارجية تؤثر على الاقتصادات الوطنية. رابعا، لا بد من رفع صوت البلدان النامية في صنع القرار الدولي، وزيادة مشاركتها فيه. وأخيرا، إن الأنظمة الدولية التي تم تطويرها بدون شراكة البلدان النامية لا بد من استعراضها وإعادة تقييمها.

لقد أظهر جزء المجلس المتعلق بالتنسيق أن الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٦ حشد منظومة الأمم المتحدة والحكومات لجعل العمالة والعمل اللائق هدفا مركزيا لسياساتها وأنشطتها. وهذا يبشر بتعزيز الروابط بين الأجزاء الرفيعة المستوى وأجزاء التنسيق في المجلس، بغية ترجمة عمله المعياري إلى تنفيذ تطبيقي. وفي ما يتعلق بالشؤون الإنسانية، قدم المجلس التوجيه بشأن كيفية تعزيز تنسيق النظام الإنساني لدى الأمم المتحدة. وقد أبرز الحاجة إلى بناء قدرات المنظمات الوطنية والمحلية والإقليمية، وإلى شراكة أوسع بين المنظمات الإنسانية، كما أبرز الحاجة إلى تحسين القدرات الإنسانية الاحتياطية، بما فيها مع القطاع الخاص.

ولقد اقترح الكثيرون أنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يصبح هيئة أكثر فعالية، بعقد جلسات متخصصة بشأن حالات الطوارئ الإنسانية. وأعتقد أنه ينبغي وضع هذا التفكير الجماعي موضع التنفيذ، انسجاما مع قرار الجمعية العامة ١٦/٦١.

إن عمل المجلس بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية اتسم بأهمية خاصة. فقد ظهر عدد من المواضيع الجوهرية في المناقشات بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يحدث مرة كل ثلاث سنوات، والذي أثرى مناقشاتكم طوال الأيام الماضية. وتشمل هذه المواضيع أهمية الملكية الوطنية وقيادة الأنشطة التنفيذية في الأمم المتحدة؛ والحاجة إلى موارد أساسية وغير أساسية متزايدة وأكثر استقرارا، وأهمية الدعم من منظومة الأمم المتحدة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من الإغاثة إلى التنمية، والتنسيق الأفضل مع جهود بناء السلام. وجرى أيضا تأكيد الحاجة إلى تنسيق واتساق أوسع لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري.

وفي الجزء العام، ركّز المجلس، بين مسائل أخرى، على ترسيخ وتنسيق عمل هيئاته الفرعية. ودور المجلس في هذا المجال آخذ في اكتساب المزيد من الأهمية، بينما نحن ماضون في تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي لدى الأمم المتحدة بصورة موحدة وفعالة.

إن العديد من نتائج عمل المجلس ذات أهمية رئيسية لعمل الجمعية، مثل تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، على سبيل المثال. وإنني على يقين بأنها ستساعد اللجنتين الثانية والثالثة في عملهما.

اسمحوا لي أن أشاطركم ما أعتبره المسائل المقبلة للمجلس، حيث نحتاج إلى تعبئة الجهود لتحقيق أهداف

الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠). لقد أبرز هذا المؤتمر، عن حق، الروابط بين السلام, والتنمية وحقوق الإنسان، والحاجة إلى استراتيجيات متعددة الأبعاد. إن تسعة من البلدان العشرة التي لديها أدنى مؤشرات التنمية البشرية، شهدت صراعا في مرحلة ما منذ عام ١٩٩٠. ومن الواضح أن تلك البلدان بعيدة جدا عن تحقيق الغايات والأهداف المحددة في جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة.

والدور الجديد الموكول إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بإجراء استعراضات وزارية سنوية، يؤمل له أن يعزز قدرة المجلس على المساهمة في مجال بناء السلام. وذلك ما سيعطي المجلس الفرصة لمواصلة تقييم كيفية تأثير الصراع على تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي، واستعراض الدروس المستفادة بشأن كيفية استطاعة الاستراتيجيات الإنمائية المساهمة في إحباط الصراع العنيف. ويمكن للمنتدى الرفيع المستوى للتعاون الإنمائي الذي يعقد مرة كل سنتين، أن يوفر للمجلس فرصة فريدة لكي يتفحص كيف يمكن للتعاون الإنمائي أن يدعم، بأفضل شكل، البلدان الساعية إلى الخروج من الصراع.

إن الاتفاق على التمديد لأفرقة المجلس الاستشارية المخصصة المعنية بغينيا-بيساو وهايتي، اعتراف واضح بالمساهمة المفيدة التي يمكن للمجلس أن يقدمها إلى التنمية البعيدة المدى لمثل هذين البلدين. ويمكن للدروس المستفادة من تلك الأفرقة أن تسهم في إثراء عمل لجنة بناء السلام. وإنني سأعمل مع أعضاء مكتب المجلس لزيادة تعزيز العلاقات بين الهيئات ذات الصلة.

ولدى المجلس مهام فريدة قائمة على الميثاق، تستهدف تعزيز استجابات أقوى وأكثر تنسيقا، من جانب الأمم المتحدة وشركائها، للأزمات الإنسانية. ويمكنه أن يسهم أيضا في ضمان تركيز متساو على الاستثمار في تخفيف تلك الأزمات والاستثمار في العمليات الإنمائية، الأمر الذي يخفف من ضعف أولئك الأكثر عرضة للمخاطر. وقد طلب مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إلى المجلس أن يؤدي دورا في رصد استجابة دولية متسقة. وفي السنوات الأخيرة، نفذ المجلس هذا الدور بعقد دورات طارئة استهدفت تعزيز تنسيق النظام الإنساني في حالات الطوارئ لدى الأمم المتحدة. وأعتقد أن الوقت قد حان لاعتماد ممارسة منتظمة بتحول المجلس نحو الطوارئ الإنسانية الكبرى حيثما وُجدت. وسيكون هذا خطوة نحو تنفيذ ولايته في معالجة مثل هذه الحالات.

وختاما، إن علاقة أكثر موضوعية وتفاعلا آخذة في التطور بين الجمعية والمجلس. وينبغي لتلك العلاقة أن تسهم في التوجيه العملي للمجتمع الدولي في متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وبصفتي رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن تجربتي أثبتت لي قدرته على معالجة العديد من الهواجس الأساسية لدى المجتمع الدولي. فسلطة عقد الاجتماعات وروح المشاركة اللتان اتسمت بهما مؤتمرات الأمم المتحدة جسّدهما المجلس. وتلك الروح الشمولية للمؤتمرات الدولية للأمم المتحدة تجلّت في دورة المجلس هذه السنة.

هذا هو وقت التغيير الكبير. فهناك أشكال جديدة من التعاون الدولي آخذة في الظهور، وترتيبات مؤسسية جديدة يجري وضعها موضع التنفيذ، بوصفها جزءا من الجهود للقضاء على الفقر، وحماية الناس من الكوارث وحماية بيئتنا، ولا سيما معالجة تغير المناخ. إنه أيضا وقت التوقعات الطموحة: فعلى الرغم من المكاسب الهامة في المستويات المعيشية، لا يزال هناك تحديات هائلة بما فيها الفقر والجوع، ولا سيما في أفريقيا. ولا بد لنا من أن نقدم التنمية الصحيحة إلى سكان العالم.

السيد محمود (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة ال٧٧ والصين، بشأن البند المعنوَن ”تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي“ والبند المعنوَن ”التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسّقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتعلقة بهما“.

إن الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٧ كانت خاصة وتاريخية من بعض النواحي، لأننا أضفينا الطابع التنفيذي على المسؤوليات الجديدة التي أناطها بالمجلس مؤتمر قمة قادة العالم عام ٢٠٠٧. وقد فصّل تلك المسؤوليات قرار الجمعية العامة ١٦/٦١.

اعتبرت مجموعة الـ ٧٧ والصين أن هذه الخطوة طيبة وهامة نحو تنشيط المجلس وزيادة تعزيزه، بهدف تمكينه من أداء الدور المركزي بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية المنشودة منه، بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وأثناء الدورة الموضوعية، سرنا أن المناقشة المواضيعية للجزء الرفيع المستوى تُطور الروح التكاملية مع المهام المكتسبة حديثا من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي. وقد استطعنا توضيح أفكارنا ورؤيتنا بشأن تعزيز الجهود المبذولة على جميع المستويات من أجل تشجيع النمو الاقتصادي المطرد، الذي يراعي مصالح الفقراء، بسبل منها وضع سياسات اقتصاد كلي منصفة.

ومجموعة الـ ٧٧ والصين تشعر بالرضا المقبول عن عقد الاستعراض الوزاري السنوي الأول والانطلاق الناجح لمنتدى التعاون الإنمائي أثناء دورة عام ٢٠٠٧. ومع ذلك، نعتقد أن الاستعراض الوزاري السنوي الأول كان حدثا أحاديا نوعا ما، حيث لم يقدم عروضا وطنية طوعية سوى البلدان النامية. ونود أن نغتنم الفرصة لتكرار تأكيد دعوتنا إلى مشاركة موضوعية ومتكافئة، من جانب البلدان الشريكة المتقدمة النمو، في الدورات المقبلة للاستعراض الوزاري السنوي. ومن المفيد أن نعلم إلى أي مدى تنسجم سياساتها مع المبادئ التوجيهية لفعالية المعونة، فضلا عن نظرها إلى تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

ونأمل أن ينظر الاستعراض الوزاري السنوي بتراهة في وضع التنفيذ من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معا، والوصول إلى استنتاجات من شأنها أن تنشّط عملية تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وأن تدفع قُدما بجدول الأعمال الإنمائي بصورة شاملة وعالمية، بحيث نقضي على الفقر.

ويسعدنا أيضا أننا، تمشيا مع الفقرة ٨ من القرار ١٦/٦١، استطعنا أن نقرر بشأن مواضيع الاستعراض الوزاري السنوي للعامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ مع التركيز على تنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها. ولدى مجموعة الـ ٧٧ والصين اقتناع راسخ بأن الهدف من الاستعراض الوزاري السنوي، إلى جانب استعراض وضع تنفيذ مختلف الالتزامات، ينبغي أن يتمثل في تحديد الثغر، وأوجه القصور والنجاحات معا على المستوى الوطني، وعلى مستوى شركائنا في التنمية، وأن يطور المزيد من توصيات السياسات للدفع قُدما بعملية التنفيذ. ونأمل للإعلانات الوزارية المقبلة، التي سيصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بعد الاستعراض الوزاري السنوي، أن تشمل تقييما للعمل، فضلا عن توصيات بشأنه. وفي هذا الصدد، كان اعتماد الإعلان الوزاري بتوافق الآراء في الدورة الأولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أعيد تنشيطه مبعث تفاؤل وبشير أمل بالنسبة لعملنا في المستقبل.

وتتطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى التدشين الفعلي لمنتدى التعاون الإنمائي في عام ٢٠٠٨. وننظر إلى منتدى التعاون الإنمائي على أنه فرصة متميزة لتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، كما جاء في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

وفي رأينا، يجب أن يكون المقصد العام لمنتدى التعاون الإنمائي ضمان، أولاً، أن يكون التعاون الإنمائي حساساً لاحتياجات البلدان النامية، كما هي محددة في خططها واستراتيجيتها الإنمائية، وكذلك للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والأهداف الإنمائية للألفية؛ وثانياً، أن يكون التمويل الإنمائي كافياً كمًّا ونوعاً، ومناسباً لاحتياجات البلدان المتلقية؛ وثالثاً، أن يحقق التعاون الإنمائي الأهداف والنتائج المرجوة منه؛ ورابعاً، أن يتم التعاون على نحو منسق ومتسق على الصُعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

وستتوقف فعالية وأهمية منتدى التعاون الإنمائي إلى حد كبير على القدرة على رصد التنفيذ. وكما في حالة الاستعراض الوزاري السنوي، سندعو إلى وضع معايير ومؤشرات يُتفق عليها لقياس التنفيذ والفعالية ونتائج التعاون الإنمائي.

لقد دعت مجموعة الـ ٧٧ والصين باستمرار إلى رصد فعال لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف المتفق عليها دولياً. وفي حين أنه توجد بعض المؤشرات لقياس التقدم المحرز في تحقيق أول سبعة أهداف من الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نعتقد أنه ينبغي وضع مؤشرات وأهداف محددة لقياس تنفيذ الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وندعو الأمم المتحدة – لا سيما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، إلى الإسهام في بلورة هذا النوع من مؤشرات القياس المحددة لتيسير رصد تنفيذ الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية بالإضافة إلى الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد البياتي (العراق).

والقرار المعنون ”متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا“ (القرار ٦٠/٢٦٥) أكد مجدداً أن الأمم المتحدة هي المنظمة المركزية التي تتسم بالقدر الكامل من الشمولية والعالمية وتعدد الأطراف، وذات طابع دولي وتمثيلي، المسؤولة عن سياسات التنمية واستعراضها وما تحرزه من تقدم، وعن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

ولذلك، تمشياً مع القرار ٦٠/٢٦٥، يجب أن تُعزِّز منظومة الأمم المتحدة الآليات الموجودة، وأن تنشئ، حيثما كان ذلك مناسباً، آليات فعالة لرصد واستعراض ومتابعة تنفيذ نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بوصفها مسألة لها أولوية.

ونتطلع أيضاً أثناء هذه الدورة إلى عقد اجتماع محدد للجمعية العامة، عملاً بأحكام القرار ٦٠/٢٦٥، يركز على التنمية ويقدم، من بين أمور أخرى، تقييماً للتقدم المحرز أثناء العام المنصرم.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن أهمية قيام الأمم المتحدة بدور مركزي في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية. وينبغي أن تجري الأمم المتحدة عملية استعراض وتقييم دورية منتظمة للسياسات الاقتصادية

والإنمائية الدولية، بما فيها تلك المتبعة في مؤسسات بريتون وودز، وتأثيرها على التنمية. وفي هذا الصدد، نطلب إلى الأمين العام أن يجري تحليلاً للموارد اللازمة لممارسة الولايات كما حُدّدت في قراري الجمعية العامة ٦٠/٢٦٥ و ٦١/١٦.

السيد لوبو دي مسكيتا (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة، ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

يرحب الاتحاد الأوروبي بهذه الفرصة لمناقشة تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أعمال المجلس في عام ٢٠٠٧ (A/62/3). في الواقع، كان هذا العام تاريخياً بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث شهدنا إجراء أول استعراض وزاري سنوي وإنشاء منتدى التعاون الإنمائي، مما أعطى حياة للإصلاحات التي وضعها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

وتكفل هذه الطرائق الجديدة أن يظل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الآلية المركزية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً. وفي الواقع، سيكون الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي أداة لزيادة الجهود التي تُبذل لوضع المجتمع الدولي على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وتعزيز الدور التنسيقي للمجلس في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين ذات الصلة.

وقد كان قرار المجلس بتركيز الاستعراض الوزاري السنوي الأول على موضوع ”تعزيز الجهود للقضاء على الفقر والجوع، بما في ذلك عن طريق الشراكة العالمية من أجل التنمية“ قراراً مناسباً، حيث وجّه جهود الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي نحو تحقيق أول هدف من الأهداف الإنمائية للألفية.

ولما كان القصد من هذا الاجتماع توفير منتدى عالمي رفيع المستوى، يتم فيه إجراء استعراض منهجي للتقدم المحرز في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية، بما في ذلك توفير محفل لتبادل الآراء بشأن الدروس المستفادة والممارسات والنُهج الناجحة، فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزماً بمواصلة تركيز هذه الجهود على الأهداف الإنمائية للألفية، فرادى أو مجتمعة، ليبقيها قيد الاستعراض المنهجي والفني، مما يؤدي إلى زيادة الاهتمام بمجالات التنمية الحساسة هذه.

وقد ابتدأ الاستعراض الوزاري السنوي هذا العام بالفعل، بهيكله الوظيفي الجديد وإمكانية النهوض بالتنفيذ بتشجيع التآزر والصلات، يقدم نفسه بوصفه منتدى رفيع المستوى يتمتع بحضور جيد ويهدف إلى النظر بقدر أكبر من التعمق في المسائل الاستراتيجية لخطة الأمم المتحدة للتنمية وردود السياسة العامة المرتبطة بها. وفي هذا الصدد، تجدر الإشادة بتنظيم مناقشات الموائد المستديرة غير الرسمية التي تناولت تغير المناخ وصلاتها المعقدة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة والتصحر والصحة العامة.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقادا قويا أن الأمم المتحدة يجب أن تكون محور الجهود العالمية الرامية إلى معالجة تغير المناخ. ولذلك، فإنه يدعو بقوة إلى إجراء حوار بناء، ويشجع على النظر في هذه المسائل في جميع المحافل

ذات الصلة، طالما ظلت هذه الجهود مرتبطة بعملية الأمم المتحدة.

يسر الاتحاد الأوروبي أن المجلس قد اعتمد، في دورته الموضوعية المستأنفة، برنامج عمل للاستعراض الوزاري السنوي لمدة سنتين، آخذاً بالتوصية الواردة في قرار الجمعية العامة ١٦/٦١، المتعلق بتعزيز عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسيوفر برنامج العمل هذا للجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس خطة عمل محكمة تساعد على الترويج لعمل المجلس وتوفر إمكانية التنبؤ الضرورية للأجهزة الفرعية للمجلس والقطاعات الأخرى ذات الصلة لكي تسهم على أفضل وجه في مداولات المجلس بتوقيت جيد.

وينبغي ألا يتصرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمفرده، بل ينبغي أن يبني على الأعمال التي تنجزها آلياته الفرعية وأن يستفيد من المساهمات الخارجية، سواءً كانت من المجتمع الدولي بمفهومه الواسع أو من المجتمع المدني. وليتسنى للمجلس أن يحافظ على إمكانية التنبؤ اللازمة لضمان أفضل مستوى من الإعداد للمشاركة في الاستعراض الوزاري السنوي، يرى الاتحاد الأوروبي أنه يتعين على المجلس أن يتأكد من اعتماد المواضيع التي ستناقش في دورات المجلس في المستقبل، ويفضل أن يعتمدها قبل سنتين من تنظيم الدورة.

ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن يصبح منتدى التعاون الإنمائي جزءاً هاماً من المناقشة الدولية بشأن برنامج التعاون الإنمائي والشراكة العالمية من أجل التنمية، وكذلك آلية مهمة لتأكيد دور المجلس بوصفه هيئة تنسيق السياسة لمنظومة الأمم المتحدة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويمكن أن يكون المنتدى آلية تنسيق وتعاون مهمة في سياق مجموعة من الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والثنائية الموجودة وعدد متزايد من البلدان المانحة الجديدة وعدد متزايد من الصناديق العالمية المنشأة لأغراض خاصة، يضاف إلى الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في التعاون الإنمائي. وحقيقة أن المنتدى مفتوح لمشاركة جميع ذوي المصالح، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل والتجارة الدولية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني وممثلو القطاع الخاص، تعزز اقتناع الاتحاد الأوروبي بجدوى هذا المنتدى.

وبالنسبة لجدول أعمال منتدى التعاون الإنمائي، يرى الاتحاد الأوروبي أن من المهم أن يتناول المنتدى أيضاً مسائل من قبيل هيكل المساعدة وتنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المساعدة ودور المانحين الجدد والناشئين. وينبغي أن يسهم هذا الحوار أيضاً في ضمان أن يأخذ جميع ذوي المصالح في الحسبان بالكامل المبادئ الهامة المتصلة بالتعاون الإنمائي، مثل مبدأ الملكية الوطنية والقيادة الوطنية. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى وضع برنامج عمل لمنتدى التعاون الإنمائي للسنة القادمة يزيد القيمة المضافة لهذا الأسلوب الجديد ولا يكرر ما تقوم به الجهات الأخرى.

واسمحوا لي الآن أن أبدي بعض النقاط المتعلقة بأجزاء أخرى من دورة المجلس الموضوعية. إن الجزء التنسيقي من دورة هذا العام، بتركيزه مناقشاته وتفاعله على موضوع دور منظومة الأمم المتحدة في الترويج للعمالة الكاملة والعمل اللائق، ومتابعة الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٦، مكّن من إجراء تقييم مستفيض لمساعي منظومة الأمم المتحدة بأسرها الرامية لإنعاش هدفي العمالة والعمل اللائق للجميع بوصفهما عنصرين أساسيين لجميع السياسات الدولية والوطنية العامة، في سياق الأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجيات تخفيف حدة الفقر وأُطر السياسة العامة الأخرى. فالعمل والعمالة عنصران أساسيان فعلاً في إطار التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة جميعها، ويربطان البعد الاقتصادي لحياة الناس

بالبعدين الاجتماعي والبيئي. وبهذا المفهوم، لا يجوز أن ينظر إلى العمل اللائق على أنه مجرد مصدر للدخل، بل ينبغي أن ينظر إليه أيضاً على أنه شرط ليعيش الناس حياة يقررون نوعيتها بأنفسهم ويشاركون مشاركة تامة كمواطنين في مجتمعاتهم وفي بيئتهم الطبيعية بأسرها.

وبالنسبة للجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من الدورة الموضوعية، المكرسة لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة من خلال تعزيز فعالية المساعدة الإنسانية عن طريق تعزيز فعالية المساعدة الإنسانية القائمة على الاحتياجات، سُررنا جداً بالمناقشة المتعلقة لا بجوانب المساعدة والإصلاح في مجال الشؤون الإنسانية بمفهومه الواسع فحسب، بل أيضاً بالنقاش بشأن مسائل هامة كاستخدام الموارد العسكرية في أعمال الإغاثة في حالة الكوارث الطبيعية وتمويل المساعدة الإنسانية القائمة على الاحتياجات. ويتطلع الاتحاد الأوروبي للعمل مع الآخرين، ويلتزم بذلك، أثناء دورة الجمعية العامة هذه بغية مواصلة الحوار وتقديم مزيد من المساهمات في سياق جدول الأعمال المتعلق بالشؤون الإنسانية لصالح المحتاجين.

ويوفر جزء الأنشطة التنفيذية منبراً لمناقشات مكثفة بشأن الاستعراض الشامل القادم الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لسياسة أنشطة منظومة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية، الذي سيكون أساساً هاماً لنظر الجمعية العامة في الإصلاحات وتوجيهها في هذا الميدان الهام من ميادين عمل الأمم المتحدة. ويرحب الاتحاد الأوروبي باستعراض السياسة الشامل لعام ٢٠٠٧، الذي يجرى كل ثلاث سنوات، بوصفه أداة فريدة لمواصلة النهوض بالإصلاحات الحالية بهدف تحسين فعالية أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية واستجابتها لاحتياجات البلدان النامية والأولويات الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

وقد كان الجزء العام من الدورة الموضوعية هذا العام ناجحاً، حيث تمكن من حل معظم المسائل المعروضة عليه. وفي الحقيقة، جرى تناول معظم المسائل المتبقية أثناء آخر دورة موضوعية مستأنفة للمجلس. وبدون تجاهل البنود الهامة الأخرى المعروضة على المجلس في دورته المستأنفة، يود الاتحاد الأوروبي أن يذكِّر باعتماد صك غير ملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات، واعتماد برنامج عمل متعدد السنوات للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٥ لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، نظراً لأهميته الخاصة في سياق سياسة الغابات الدولية والتعاون بشأن أهداف الغابات التي يجري تشاطرها عالمياً. ويرى الاتحاد الأوروبي أن تنظيم مناسبة خاصة، تتصادف مع اعتماد الجمعية العامة الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات، لن يؤدي إلى زيادة الوعي بهذا الصك التاريخي فحسب، بل سيسهم أيضاً في تعزيز الالتزام السياسي والعمل على جميع الصعد المتعلقة بأهداف الغابات المتشاطرة عالمياً.

ومن خلال اجتماعات الربيع السنوية التي يعقدها المجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، سيكون له دور هام في الفترة التي تسبق مؤتمر المتابعة الدولي لعام ٢٠٠٨ لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي سيعقد في الدوحة في عام ٢٠٠٨. وبوسعه أن يقوم بهذا الدور باختياره بعناية وتوقيت جيد المواضيع التي سينظر فيها في اجتماع الربيع، بغية أن يوفر ملخص رئيس المجلس إسهاماً كبيراً وملموساً لمداولات مؤتمر الدوحة الذي سيعقد في وقت لاحق من ذلك العام.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بإكمال ولاية تعزيز المجلس، كما جاء في الفقرتين ١٥٥ و ١٥٦ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وفي الحقيقة، كان اعتماد القرار ١٦/٦١ وتنظيم الاستعراض الوزاري السنوي

في وقت لاحق وتدشين منتدى التعاون الإنمائي خطوات ملموسة نحو تحقيق جانبين من جوانب التعزيز الثلاثة هذه. وفي هذا السياق، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى المناقشات التي ستُجرى بشأن تكييف عمل المجلس، بما في ذلك تنظيم أعماله وجدول أعماله وأساليب عمله الحالية، بوصفها الدعامة الثالثة لعملية التعزيز هذه، وفقاً لمقرر المجلس ٢٠٠٦/٢٠٦. ومن المسائل الهامة التي يتعين مناقشتها في هذه الممارسة هيكل الجزء الرفيع المستوى والموازنة بين الدورات التي تعقد في نيويورك والدورات التي تعقد في جنيف. ونتطلع إلى إجراء مناقشات حول هذه المسائل الهامة في كانون الأول/ديسمبر.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر، باسم الاتحاد الأوروبي، مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي على جهوده التي ضمنت نجاح دوراته الموضوعية السابقة ودورته التي استؤنفت حديثاً. ونتقدم بالتهنئة أيضاً للأمانة العامة على كل ما قامت به من عمل شاق، بما في ذلك إنشاء الموقع الجديد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على شبكة الإنترنت، الذي أثبت أنه أداة مفيدة للغاية.

السيد فوتو – بيرناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفدي ما قاله وفد باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد انقضى عام على اعتماد القرار A/61/16 المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي ينشئ، في جملة أمور، عنصرين يعتبرهما بلدي أساسيين لتحسين أعمال المجلس، هما الاستعراض الموضوعي السنوي على المستوى الوزاري ومنتدى التعاون الإنمائي.

وفي هذا الصدد، نرحب بسعادة كبيرة بالاستعراض الوزاري السنوي الأول، الذي تم في جنيف في تموز/يوليه من هذا العام، وركز على موضوع تعزيز الجهود الرامية إلى استئصال الفقر والجوع، بما في ذلك من خلال الشراكة العالمية من أجل التنمية.

وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى بعض المفاهيم التي نعتبرها أساسية وجرى تحديدها في الإعلان الوزاري، وهي: أولاً، التصميم على تعزيز الأنشطة الرامية لاستئصال آفة الفقر والجوع، وضمان إعطاء أعلى أولوية لهذا الهدف في استراتيجيات التنمية الوطنية والتعاون الدولي من أجل التنمية؛ ثانياً، الالتزام بتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية والتسليم بأن الأنشطة الوطنية في هذا الميدان يجب أن تُستكمل في إطار دولي موات؛ ثالثاً، التسليم بأن الفقر والظلم يشكلان مشكلة لجميع البلدان، بغض النظر عن مستوى تنميتها. وفضلاً عن ذلك، لا يزال الفقر يشكل مشكلة هائلة للبلدان المتوسطة الدخل، ومن الضروري دعم المبادرات ذات الصلة لتخفيف حدة الفقر.

وفي هذا الصدد، تشكل مكافحة الفقر والظلم أصعب تحدٍ نواجهه حالياً، كما أنها المبدأ المحرك لسياسة بيرو على الصعيدين الوطني والدولي. واستناداً إلى الاعتقاد بأن كرامة الإنسان ورفاهه محور تركيز جهود حكومة بيرو، وأن المؤشرات الاقتصادية يجب أن تُحدد على أساس رفاه سكاننا دون تمييز، أعادت الحكومة تركيز سياستها الاجتماعية لتركز على الإدماج الاقتصادي والوصول إلى التعليم والمبتكرات التكنولوجية، وكذلك تطوير المؤسسات في جميع أنحاء البلد ودعم السكان.

فضلاً عن ذلك، وفي سبيل الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، تسعى بيرو بحزم لتخفيف المستوى الحالي للفقر في عام ٢٠١١ من ٥٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة. وسيجري تخفيض سوء التغذية المزمن من ٢٥ في المائة إلى ١٦ في المائة، وستوسع خدمات مياه الشرب والطاقة الكهربائية بحيث

تغطي ٩٠ في المائة من مواطني بيرو. إضافة إلى ذلك، خَطّطنا للقضاء على الأمية وتخفيض نسبة العمالة غير الرسمية من ٥٣ في المائة إلى٣٥ في المائة، وإنشاء ١,٥ مليون وظيفة وتخفيض الدين الخارجي من ٢٤ في المائة إلى ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويرحب بلدي أيضاً بتدشين منتدى التعاون الإنمائي في جنيف في تموز/يوليه الماضي. وكما قال رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء افتتاح المنتدى، يشكل هذا المنتدى مرحلة أساسية في تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية. فللأول مرة سيستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي مسائل التعاون الدولي لتعزيز تأثير التعاون من أجل التنمية.

وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي تعزيز المنتدى بنتائج اجتماعات من قبيل الاجتماع الثالث للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، الذي انعقد قبل أسبوع واحد فقط في هذه الجمعية. ويجب أن تقدم لنا المفاهيم الهامة والنُهج المختلفة المذكورة هنا مبادئ توجيهية لعمل المنتدى. وفي هذا المجال، يود وفدي أن يعرب عن إرادته والتزامه بالمشاركة مشاركة نشطة في مناقشات المنتدى.

والعنصر الثاني الذي نود أن نشدد عليه في تقرير المجلس (A/62/3) يتعلق بتقرير منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات عن دورته السابعة، الذي اعتمده المنتدى بتوافق الآراء. ولكن المجلس أرجأ، في اجتماعه المعقود في جنيف، البت في اعتماد هذا التقرير. وتولي بيرو اهتماماً كبيراً لأعمال المنتدى، ولذلك، فإنها تكرر الإعراب عما يتسم به اعتماد المجلس لهذا التقرير من إلحاح.

وفي الختام، ستواصل بيرو تشجيع الحوار والاتفاق بين شعوب العالم، بوصفهما قيمتين أساسيتين تلتزم بهما الشعوب. لهذا السبب، وانطلاقاً من هذا الاعتقاد رشّحت بيرو نفسها لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١؛ ونطلب دعم جميع البلدان في الانتخابات التي ستعقد في عام ٢٠٠٨.

السيد مكسيميشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يود وفد الاتحاد الروسي قبل كل شيء أن يشكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على عرضه تقرير المجلس (A/62/3) على نحو مفصل ومفيد جداً، ويود أيضاً أن يعرب عن شكره للأمانة العامة على عملها بتفانٍ دعماً للمجلس.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر القول إن الاتحاد الروسي حبذ دائماً تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه هيئة التنسيق الرائدة في إطار منظومة الأمم المتحدة في السعي إلى وضع نُهج فعالة متعددة الأطراف لحل مسائل التنمية الاجتماعية الاقتصادية الملحة وتنفيذ قرارات أهم منتديات الأمم المتحدة المعنية بمسائل التنمية. ونثني ثناءً كثيراً على نتائج دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٧. فقد عُقدت لأول مرة بصيغتها المجددة والمعززة، وأصبحت حدثاً تاريخياً من منظور إتقان المجلس لمهامه الجديدة التي أناطها به مؤتمر القمة العالمي المعقود في عام ٢٠٠٥.

ونشيد أيضاً بأول استعراض وزاري سنوي، نعتقد أنه أصبح أبرز معلم في الدورة. ونحبذ، كجزء من الاستعراض الوزاري السنوي، استمرار تطوير ممارسة عقد اجتماعات وطنية طوعية تكرس لاستعراض التقدم الذي تحرزه البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ونعتبر الاستعراض الوزاري السنوي آلية فعالة لرصد تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، كما نصت قرارات المنظمة ذات الصلة. ونعتقد أن الاستعراض الوزاري السنوي مكّن المجلس، إجمالا، من أن

يصبح أكثر فعالية في تنفيذ ولاية تنسيق التعاون الدولي التي أنيطت به في إطار جدول أعمال التنمية العالمي.

ومهم أيضاً تدشين منتدى التعاون الإنمائي، الذي نعتقد أنه سيكون منبراً رئيسياً للحوار بين مختلف الأطراف المهتمة بالنظر في فعالية تعزيز التنمية.

وكما بيّنت الدورة، لا تزال أجزاؤها التقليدية – التنسيق والأنشطة التنفيذية والشؤون الإنسانية والأجزاء العامة – مهمة. والحاجة لاستمرار تعزيز المجلس، بوصفه الهيئة الرئيسية لضمان التنسيق في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية في إطار منظومة الأمم المتحدة بأسرها، أكدت مجدداً أهمية جزء الدورة التنسيقي، الذي وفر منتدى للنظر على نحو عملي مركّز في المسائل المتصلة بأعمال هيئات المجلس الفرعية. ونحن مسرورون جداً باحتفاظ جزء الأنشطة التنفيذية بدوره القيادي في مناقشة وصياغة مبادئ توجيهية تتعلق بالمسائل التنفيذية. ونرحب أيضاً بالتأكيد مجدداً أثناء هذا الجزء على المبادئ الأساسية التي تسترشد بها أعمال المنظمة في هذا الميدان.

وتبين الوثيقة الختامية للجزء المعني بالمسائل الإنسانية أنه جرى تعزيز دور المجلس في تطوير المناقشة الإجمالية في إطار الأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بالمساعدة الإنسانية. فضلاً عن ذلك، جرى التأكيد مجدداً على أهمية المجلس بوصفه منتدى العمل الأساسي للمنظمة للنظر في المسائل الإنسانية.

ونظراً لتعقد وتنوع البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس، فإن الجزء العام من الدورة يظل مهما أيضاً. ونعتقد أنه جوهري إذا أريد للمجلس أن يتمكن من النهوض بفعالية بوظائفه في تحديد مهام هيئاته الفرعية في المسائل المتعلقة بالتنمية، ورصد أعمالها.

ونحن مقتنعون بأن النتيجة الرئيسية للدورة كانت التأكيد مجدداً على دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه جهاز الأمم المتحدة الرئيسي الذي يوفر الدعم لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وبوصفه منبراً لصياغة القرارات السياسية والتوصيات العملية المحددة المتعلقة بالتعاون الدولي في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والبيئية.

ومن الواضح أن إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي عزز مكانة المجلس في منظومة الأمم المتحدة، اكتمل الآن بنجاح. وسيتمكن هذا الجهاز المهم الآن من التركيز بفعالية أكبر على إيجاد حلول يتفق عليها للمشاكل الحالية المتعلقة بالتنمية. وندرك أيضاً أنه مع تطور الحالة في ميدان التنمية الدولية، فإنه قد يتعين على المجلس، في ضوء مهامه الجديدة، أن يعود أحياناً لمسألة صقل أساليب عمله.

ونحن، بدورنا، نود أن نؤكد للجمعية العامة أن الاتحاد الروسي ينوي مواصلة القيام بدور نشط في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال تعزيز عملية مثلى لصنع القرار تأخذ في الحسبان جميع نُهج الأطراف المعنية على قدم المساواة.

السيدة ملس (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): ترحب جامايكا بهذه الفرصة للحديث عن البند ٤٣ من جدول الأعمال، وعن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٧ (A/62/3). ونحن مسرورون بشكل خاص للقيام بذلك عقب الاستعراض الوزاري السنوي الناجح في هذا الصيف وتدشين منتدى التعاون الإنمائي. ونتوقع أن يكون هذا إشارة لبدء مرحلة جديدة في مناقشاتنا بشأن المسائل المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل التنمية ودور الأمم المتحدة في النهوض بخطة التنمية. ونود أن نسلم وأن نشيد بجهود

الممثل الدائم لليتوانيا، رئيس المجلس لعام ٢٠٠٧، وبقية أعضاء المكتب في توجيه أعمال المجلس منذ بداية هذا العام.

وإضافة إلى البيان الذي أدلى به ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، الذي يؤيده وفد بلدي، أود أن أبدي الملاحظات التالية بشأن بعض المسائل التي يعتقد وفدي أنها ينبغي أن تؤخذ في الحسبان.

منذ بداية هذا العام، استهل المجلس عدة مبادرات رئيسية ذات أهمية خاصة لوفدي. ويجدر بالذكر بشكل خاص المناقشات أثناء الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية، وكذلك المناقشات في سياق اجتماع المجلس الرفيع المستوى الخاص مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

ونرحب أيضاً بالتركيز في جزء التنسيق على تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وكذلك المناقشات في جزء الأنشطة التنفيذية، التي مما لا شك فيه ستكون فعالة في مداولات الجمعية العامة المستمرة بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

وإضافة إلى ذلك، نرحب بالمداولات التي أُجريت في سياق توفير المساعدة الإنسانية للبلدان المتضررة، وبالمسائل العديدة التي غطتها كجزء من أعمال المجلس أثناء الجزء العام من دورته. ونعتقد أنها تجعل الحوار الأوسع بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال التنمية أكثر حداثة وقيمة، وأنها جزء لا يتجزأ من توافق الآراء الآخذ في التبلور بشأن أفضل السبل للنهوض بتنفيذ الالتزامات التي قطعت لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهذا مهم في ضوء المجازفة بأننا قد نفشل في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وفي ضوء التباين المتزايد باطراد داخل البلدان وفيما بينها.

وعلى ضوء هذه الخلفية، نرى أن من المجدي تعزيز تأثير مداولات المجلس. وهذا ضروري لسببين. الأول في سياق تصحيح الاختلال في التوازن السائد حالياً بالنسبة لفعالية مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات الاقتصادية العالمية. ولا نزال قلقين لأن المناشدات لإقامة حكم رشيد على الصعيد الوطني لا يجري تدعيمها عندما يتعلق الأمر بالحكم الرشيد والشفافية والخضوع للمحاسبة على الصعيد العالمي.

والسبب الثاني ينبثق عن ضرورة التنفيذ الكامل لخطة التنمية. وفي هذا الصدد، لدينا توقعات كبيرة جداً بالنسبة للعمل الذي سيقوم به المجلس، لا سيما منتدى التعاون الإنمائي. ونعتقد أن منتدى التعاون الإنمائي يمكن أن يكون منتدى لحوار حقيقي بين الدول الأعضاء – البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية – لتعريف مقترحات محددة يمكن أن توفر الزخم الذي تمس الحاجة إليه للنهوض بالشراكة العالمية من أجل التنمية.

وفي نفس السياق، نعتقد أنه يمكن تعزيز اجتماع الربيع السنوي لزيادة تعزيز مستوى التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية دون المساس بهياكلها الإدارية. ونأمل أن نتمكن من العمل معاً لتحقيق هذا الهدف الأعم. وفي هذا الصدد، ربما يتعين إعادة النظر في المدة الحالية لاجتماع الربيع – التي تنحصر الآن باجتماعات ليوم واحد – ووثيقته الختامية المحددة حالياً بملخصات رئاسية.

ولا يزال عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز الحوار بشأن السياسة العامة وفي تنسيق أعمال الأمم المتحدة في متابعة وتنفيذ المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة

التي تعقدها الأمم المتحدة عملاً لا يستغنى عنه. وهو ضروري للدور القيادي الإجمالي الذي تقوم به الأمم المتحدة في الترويج لخطة التنمية. ولهذا السبب، فإننا نعلق أهمية كبيرة على ضمان أن يكون المجلس مجهزاً تجهيزاً كافياً ومزوداً بالموارد الكافية ليتسنى له النهوض بهذه المسؤولية بفعالية. ولذلك، فإننا نتوقع – لا سيما في ضوء المهام الجديدة التي سيضطلع بها المجلس عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦/٦١ – أن تولي الجمعية العامة اهتماماً خاصاً بهذه المسألة. وينبغي الاهتمام أيضاً بالتأكد من أن لدى المجلس قدراً أكبر من المرونة لتمكينه من البت في مسائل التنمية لدى نشوئها.

ويتوقع وفدي أيضاً أن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي توسيع تعاونه مع الأجهزة الأخرى – لا سيما مجلس الأمن – ومع هيئات من قبيل لجنة بناء السلام لضمان مشاركته في النظر في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحالات الصراع. وهذا ضروري لضمان إعادة بناء وتعزيز الأسس الاقتصادية للاستقرار والتنمية الشاملة.

السيد هينسن (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتقديم الشكر لصديقي العزيز وزميلي، السفير الليتواني داليوس شيكوليس، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على عرضه تقرير المجلس لعام ٢٠٠٧، الذي يقدم صورة إجمالية ممتازة عن أعمال المجلس. وأود أيضاً أن أشكره بصورة شخصية على تعاوننا الوثيق في مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء السنتين الماضيتين.

وأود أن أقول بضع كلمات عن دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لهذا العام. فمواضيع الاستعراض الوزاري السنوي والمناقشة المواضيعية في الجزء الرفيع المستوى من دورة هذا العام أُحسن اختيارها لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأولى هذه بعد إصلاحه. وقد ركز الموضوعان كلاهما على استئصال الفقر، الذي من المؤكد أنه في صميم الشراكة العالمية من أجل التنمية. وأنا سعيد بشكل خاص بمدى نجاح الربط، بشأن الموضوعين، بين النمو الاقتصادي المستدام واستئصال الفقر في المناقشات.

وأود أن استرعي انتباه الأعضاء بشكل خاص إلى أهمية تعزيز المساواة بين الجنسين في الجهود التي نبذلها لاستئصال الفقر. فبتمكين المرأة وضمان فرص متساوية، تستطيع البلدان أن تحقق مكاسب هائلة. إلا أن الطريق لا يزال طويلاً. فلا يزال احتمال أن تكون المرأة فقيرة وسيئة التغذية وغير متعلمة أكثر كثيراً من احتمال أن يكون الرجل كذلك. ونسبة حصول المرأة في العادة على العمالة أقل كثيراً من الرجل، كما أن مشاركتها في النشاط السياسي أقل كثيراً من مشاركة الرجل. وينبغي أن يكون تمكين المرأة في صميم أية استراتيجية إنمائية، وضمان المساواة بين الجنسين حيوي للنمو الاقتصادي المستدام الذي يراعي مصالح الفقراء ولاستئصال الفقر.

لن أخوض في الحديث عن الأجزاء الأخرى من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. إلا أنني أود أن أسلط الضوء على القرارات المتعلقة بالأفرقة الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان الخارجة من الصراع، حيث رسخنا مرة أخرى الأهمية الرئيسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ميدان التنمية المستدامة الطويلة الأجل في حالات ما بعد الصراع. واستمرار الفريق المعني بهايتي والفريق المعني بغينيا – بيساو دليل على هذه الأهمية.

وبوسعنا أن نشعر بارتياح كبير للنتيجة الكلية للدورة الموضوعية لهذا العام، التي كانت معلماً في حياة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنجاحها الاستعراض الوزاري السنوي وتدشين منتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد مرة كل سنتين. وأود الآن أن أتحول إلى الدور المستقبلي للمجلس

الاقتصادي والاجتماعي، الذي يواجه تحديات جديدة في أداء مهامه الجديدة.

وسيعقد المجلس في السنة القادمة أول دورة موضوعية لمنتدى التعاون الإنمائي. إن الشرعية العالمية والسياسية للمنتدى – الذي تشارك فيه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من ذوي المصالح العاملين في التعاون الإنمائي – تجعله منتدى مثالياً للإشراف على الالتزامات بتقديم المساعدة وعلى نوعيتها على صعيد عالمي.

وينبغي أن تصبح استنتاجات وتوصيات منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٨ نقاطاً مرجعية للمناقشات التي ستتم في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي سيعقد في الدوحة في السنة القادمة، وكذلك في منتدى أكرا الرفيع المستوى المعني بفعالية المساعدة. وحتى يتمكن منتدى التعاون الإنمائي من إضافة قيمة لهذه العمليات الحكومية الدولية الهامة، لا بد من تركيز الاستعدادات التحليلية والعملية التشاورية. ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نتجنب تداخل الأعمال وتكرارها.

ومن التحديات الأخرى التي تواجه المجلس الاقتصادي والاجتماعي النتيجة التي سيتوصل إليها فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولا يزال التنسيق مركزياً بالنسبة لوظائف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأنا متأكد من أن نتيجة متابعة تقرير الفريق ستعزز عمل المجلس في هذا الميدان.

وحيث أنه كان لي شرف العمل نائباً لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة سنتين، أصبح المجلس قريباً من قلبي أكثر من أي وقت مضى. ولذلك، أنا فخور بدورة هذا العام لمجلس اقتصادي واجتماعي جرى إصلاحه وأصبح أكثر قوة. إلا أننا يجب أن لا نخلد إلى الرضى عن الذات. فالإصلاح لم ينته بعد. والأمر متروك لنا لضمان أن يصبح منتدى التعاون الإنمائي منتدى حقيقياً للتعاون الإنمائي. وعقد اجتماع ناجح للمجلس هنا في نيويورك في العام القادم سيكون مهماً ومصدر إلهام لمجلس اقتصادي واجتماعي أقوى في المستقبل.

السيد دبكيونس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يسر وفد بيلاروس أن يلاحظ التغيرات الإيجابية التي تحدث في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولا يجوز لابتكارات هذا العام في مجالي التنظيم والمداولات أن تُغفل التشجيع على النظر بقدر أكبر من التركيز وتحقيق النتائج في المشاكل المدرجة في جدول أعمال المجلس. فتبادل الآراء في الجزء الرفيع المستوى بشأن مسائل التنمية الاجتماعية الاقتصادية الدولية، وتحليل الاتجاهات العالمية المتعلقة بالتنمية المستدامة والجهود التي تبذل لاستئصال الفقر، وكذلك عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أصبحت أكثر تركيزاً وموثوقية.

وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي المسؤول والهادف الذي اضطلع به مكتب المجلس ورئيسه، السيد شيكوليس. ونرحب بالنُهج المتفق عليها في البيان الصادر عن دورة المجلس الوزارية، التي وضعت فيها آلية متكاملة لضمان إيصال المساعدة الدولية للبلدان المحتاجة لها. ويحدونا أمل صادق أن يكون هذا بمثابة دليل عملي للدول الأعضاء فيما يتعلق، أولاً وقبل كل شيء، بتيسير وصول البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

وتؤيد بيلاروس بقوة استمرار ممارسة دعوة قادة مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية لحضور اجتماعات الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس. ونعتقد أن هذا النهج يزيد من فعالية إمكانية الجمع بين جهود

الوكالات المتخصصة والصناديق التشغيلية والبرامج لوضع آليات مالية لتجنب الأزمات والتغلب عليها في البلدان ذات الأسواق النامية.

الحالة الاقتصادية في العالم، ككل، مواتية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أننا نعرف أن العديد من الأهداف أبعد من أن يتسنى تحقيقها. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه يتعين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي بذل جهود إضافية لتكييف الآليات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وفقاً للظروف السائدة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وينبغي تقديم مزيد من التشجيع النشط للنمو الاقتصادي في هذه البلدان، وتشجيع اعتماد استراتيجيات وطنية لمكافحة الفقر والجوع والمرض وتعزيز الاستقرار المالي، وتعزيز فعالية تنفيذ هذه الاستراتيجيات.

وبيلاروس مقتنعة بقيام الحاجة إلى تعزيز أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهادفة إلى توفير دعم موجه لجهود البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وينبغي أن نتذكر أن هذه المجموعة من البلدان على وجه التحديد تشكل احتياطياً هاماً لتوسيع مجموعة المانحين العالميين لأغراض التنمية. وعلى وجه الخصوص، من المهم توفير مساعدة فنية بهمة أكبر للمساعدة على توسيع اقتصادات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ليتسنى لها وضع سياساتها واستراتيجياتها الاقتصادية الخاصة بها في ميدان التنمية.

السيد بيترانتو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أتكلم نيابة عن السفير نتلغاو.

اسمحوا لي أولا أن أشكر الأمين العام على تقريره المعنون ”التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة“ (A/62/89)، وأن أشكر المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تقريره لعام ٢٠٠٧ (A/62/3).

وأود أن أعلن أيضا أن بيان إندونيسيا يتفق مع البيان الذي أدلى به ممثل باكستان، الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

كانت المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي فعالة في تشكيل رؤية عامة للتنمية وتحديد الأهداف المتفق عليها بصورة عامة. ونظرا لوجود علاقة وثيقة بينهما، فإن نتيجة أحد القطاعين ستؤثر قطعا على نتيجة القطاع الآخر. ولهذا السبب، من المهم جدا ضمان متابعة متآزرة للمؤتمرات المختلفة ومؤتمرات القمة على المستوى المؤسسي.

ونحن ممتنون للجهود المضطلع بها في إطار منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الاتساق بين شتى عمليات متابعة المؤتمرات. ومن أهم التطورات في هذا المجال تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال القرار ١٦/٦١ الذي اعتُمد في العام الماضي. ونرحب هذا العام بتفعيله، بما في ذلك الاستعراض الوزاري السنوي الذي أُجري أثناء الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس في جنيف، والاستعراض الذي سيُجرى في منتدى التعاون الإنمائي في السنة القادمة.

ويرى وفدي أن هذه الآليات الجديدة تُعِد المجلس إعدادا أفضل لأداء مهامه الأساسية المتوخاة في الميثاق والإشراف على التنسيق على صعيد المنظومة بأسرها أيضا. ويعتقد وفدي أنه ينبغي ألا يدخر أي جهد للاستفادة استفادة كاملة من الاستعراض الوزاري السنوي بوصفه أداة جديدة قوية للنهوض بتنفيذ أهداف التنمية المتفق عليها دوليا في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

فضلا عن ذلك، يُتوقع أشياء كثيرة من تدشين منتدى التعاون الإنمائي الرفيع المستوى الذي يُعقد كل سنتين في السنة القادمة. ويأمل العديد من البلدان النامية أن

يساعدها المنتدى على تعجيل الوفاء بالالتزامات التي قُطعت في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. إضافة إلى ذلك، فإن اجتماعات الربيع التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في السنوات القليلة الماضية مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أطلقت حوارا متعدد الأطراف متفاعلا وبنّاء ساعد على تعزيز صوت البلدان النامية في مؤسسات التمويل الدولية هذه.

ولئن كنا نسلّم بالتطورات الإيجابية على الصعيد العالمي، فإن المتابعة المتكاملة والمنسقة يجب أن تُترجم إلى تحقيق تقدم على الصعيد القطري. ويجب أن تُقابل الاستراتيجيات الوطنية للتنمية وتخفيف حدة الفقر بدعم من الأمم المتحدة. وينبغي أن تعمل مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية بتعاون أوثق مع الأمم المتحدة لمواءمة الأولويات الإقليمية مع الأولويات القطرية.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالإعراب عن مدى أهمية السنوات السبع القادمة. لقد وصلنا هذا العام إلى علامة منتصف الطريق للتاريخ المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، عام ٢٠١٥. وفي ضوء مؤتمر استعراض توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٨، الذي سيُعقد في العام القادم، دعونا نستخدم التطورات الراهنة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي استخداما كاملا لتسريع تحقيق التقدم وضمان ألا يخرج العالم عن مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

وبهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٣ من جدول الأعمال.

البند ٤٨ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة

تقرير الأمين العام (A/62/89)

السيد شيرفاني (الهند) (تكلم بالانكليزية): نرحب بإتاحة الفرصة لنا للتعبير عن آرائنا بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وعنوانه ”التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة“، لا سيما الدور الهام جدا الذي يؤديه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا المجال. ونشكر الأمين العام على تقريره عن هذه المسألة.

نتفق مع الأمين العام على أن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية أسفرت معا عن ظهور رؤية شاملة مشتركة للتنمية. فضلا عن ذلك، كما يلاحظ التقرير، اعتمد اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ مفهوما أوسع للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا لا يقتصر على الأهداف الإنمائية للألفية، التي يمكن تحقيقها من خلال تنفيذ مجموعة أكبر من الالتزامات التي قُطعت في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة. ونرحب أيضا بتسليم التقرير بالدور المهم الذي يؤديه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تبني جدول أعمال شامل للتنمية من خلال التنفيذ المتكامل والمنسق للالتزامات.

وفي هذا الصدد، نرحب بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام الماضي، وإدخال عناصر جديدة في عمله. ومن بين هذه العناصر، الاستعراض الوزاري السنوي الذي أُدخل بالفعل. ونعتقد أن هذه المناسبة السنوية يجب أن

تركز بشكل خاص على تقييم تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية، ولا يجوز أن تظل قاصرة على تقييم الجهود الوطنية التي تُبذل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولمنتدى التعاون الإنمائي دور مهم في الإشراف على التوجهات في التعاون الإنمائي الدولي. ويجب أن يكون الهدف ضمان توجيه هذا التعاون لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية بدلا من فرض شروط جديدة على المساعدة.

ونحن سعيدون لانتهاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي من وضع اللمسات الأخيرة على برنامج عمل للاستعراض الوزاري السنوي لمدة السنتين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ونعتقد أن هذا البرنامج سيوفر الوقت المسبق الضروري لمختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة لتركز جهودها على المواضيع المهمة التي يختارها المجلس. إلا أننا نعتقد أنها مهمة أيضا للمجلس لتحليل ومناقشة المسائل الراهنة والناشئة، وألا يكون مقيدا ببرنامج عمل متفق عليه مسبقا. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية المناقشة المواضيعية في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الموضوعية، ونحث على الانتهاء من تحديد موضوع دورة عام ٢٠٠٨ في وقت مبكر.

ونعتقد أن العنصر الرئيسي لأنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بوضع جدول أعمال يكمن في دور المجلس المعترف به، بوصفه الهيئة الرئيسية للتعاون واستعراض السياسة العامة وإجراء حوار بشأنها وتقديم توصيات تتعلق بمسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية الولاية الجديدة التي أُنيطت بالمجلس في العام الماضي للاضطلاع بعملية استعراض منتظمة ودورية، وإجراء تقييم للسياسات الدولية الاقتصادية والإنمائية وتأثيرها على التنمية.

تؤدي السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية دورا مهما جدا في جهود التنمية التي تبذلها البلدان النامية. وللأسف، فإن الهياكل المؤسسية الحالية لا تعالج شواغل ووجهات نظر البلدان النامية في وضع وتنفيذ السياسات العامة، مع أن البلدان النامية هي الأكثر تأثرا بتلك السياسات. ومن المؤشرات ذات الدلالة على قيام الحاجة إلى إجراء إصلاح عاجل وجوهري للهياكل الدولية المالية والاقتصادية إقدام البلدان النامية على زيادة تراكم الاحتياطيات الاحترازية نتيجة للإقراض المشروط الذي تقدمه مؤسسات بريتون وودز؛ واستمرار عبء الشروط، حتى بعد إقدام مؤسسات بريتون وودز على تعديل شروط التكيف الهيكلي؛ وهشاشة – إن لم تكن أزمة – النظام المالي الحالي؛ وتاريخ المشورة غير المناسبة المقدمة من مؤسسات بريتون وودز، كما حدث أثناء الأزمة المالية الآسيوية؛ وتضاؤل أهمية وفعالية تلك المؤسسات في تمويل التنمية؛ واستمرار المشاكل المتعلقة بالدين الخارجي والقدرة على استمرار تحمل الدين؛ والاتجاهات السلبية في تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية، التي لا تزال مهمة في مساعدة الجهود الإنمائية. ويجب أن يعزز هذا الإصلاح صوت ومشاركة البلدان النامية في صنع القرار وعملية تحديد المعايير. ونظرا لدور الأمم المتحدة الفريد وشرعيتها، فإنها يجب أن تشرف على العملية من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الولاية المعززة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وضرورة أن تقوم الأمم المتحدة بدور مركزي في استعراض السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية من منظور التنمية – بما في ذلك إجراء استعراض دوري لسياسات مؤسسات بريتون وودز – ستظل حبرا على ورق ما لم يُقدم لها دعم بموارد وخبرة فنية مناسبة. وندعو إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة، لا سيما الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي

والاجتماعي، وتزويدها بالموارد والخبرة المناسبة لمساعدتها على أداء هذه الأنشطة بفعالية.

ويتعين علينا أيضا أن نفكر في آليات مبتكرة، مثل إنشاء لجنة دولية للديون ولجنة خبراء تشرف عليهما الأمم المتحدة، للمساعدة على تسريع تحديد الالتزامات التي يتضمنها الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وهذا الأخير مهم بشكل خاص نظرا لتأثيره على مسائل تؤثر على الإنسان، بما فيها الصحة العامة وتقاسم منافع استخدام الموارد الجينية والتكنولوجيا غير الضارة بالبيئة والمعقولة الثمن، المهمة جدا لمعالجة تغير المناخ.

في الختام، نود أن نؤكد مجددا على أهمية إبقاء جدول أعمال التنمية في صميم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وأهمية التنفيذ المتكامل والمنسق، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، للالتزامات التي يجري التعهد بها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٨ من جدول الأعمال.

البند ٤٩ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

تقرير الأمين العام (A/62/337)

مذكرة من الأمين العام (A/62/97)

مشروع القرار (A/62/L.6)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية عقدت الحوار الرفيع المستوى المعني التعاون بين الأديان وبين الثقافات من أجل السلام في إطار هذا البند من جدول الأعمال في جلساتها العامة السابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة، المعقودة يومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

وبخصوص هذا البند، معروض على الجمعية مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، عُممت في الوثيقة A/62/97.

أعطي الكلمة الآن لممثلة بنغلاديش لعرض مشروع القرار A/62/L.6.

السيدة جاهان (بنغلاديش) (تكلمت بالانكليزية): أرحب بهذه الفرصة للمشاركة في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال المعنون ''ثقافة السلام''، ولأعرض أيضا مشروع قرار مقدم في إطار هذا البند.

قبل فترة وجيزة، قمنا بإحياء ذكرى سري شينموي في قاعة الاجتماعات رقم ٤. وقد كرس سري شينموي ٣٧ عاما من عمره لخدمة الأمم المتحدة وأسرتها العالمية الموسعة للنهوض بقضية السلام العالمي والوئام والتسامح. وإنها لمصادفة فريدة أن نناقش هنا الآن ثقافة السلام – وهو موضوع يلخص جوهر الجهود التي تُبذل لإنقاذ البشرية من ويلات الحروب والصراع، ولتعزيز السلام والوئام.

ثقافة السلام مجموعة من المبادئ والسلوك لأسلوب عيش مصمم لنبذ العنف ومنع نشوب الصراعات. وتركز أيضا على الأسباب الكامنة وراء الصراعات. وتحدد مواطن القوة ومواطن الضعف، ليتسنى للحكومات والمنظمات غير الحكومية وضع سياسات تشجع ثقافة السلام. وتحاول حل المشاكل من خلال الحوار والمفاوضات بين الأفراد والدول والمجموعات.

ويؤكد انتشار الصراعات الطائفية والدينية والمدنية الحاجة إلى تحول عالمي من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام. وبوسع ثقافة السلام أن تيسر ظهور قيم يتم تشاطرها على صعيد عالمي في عالم لا تزال تتفشى فيه الحروب

والصراعات، ويهدد فيه الإرهاب الدولي سلامة وأمن البشرية. ولثقافة السلام قوة هائلة لإقامة نظام عالمي تقتلع فيه الصداقة جذور الوحشية، ويتغلب فيه الوئام على الكراهية، ويحل فيه التسامح محل التغرض.

وتتمتع بنغلاديش بسجل جيد في مجال الحرية والوئام والتسامح الدينية. وما فتئ بلدنا يتصدر المبادرات الداعية لتشجيع قدر أكبر من التسامح والتفاهم بين الشعوب. ونرى أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال الحوار والتعاون.

فقد وُلدت بنغلاديش من صراع دام. ولذلك، نرى قيمة كبيرة في مبادئ التسامح واحترام التنوع والديمقراطية والتفاهم. وقد أيد أعضاء الأمم المتحدة المُثُل العليا تلك في إعلان وبرنامج عمل ثقافة السلام في عام ١٩٩٩ (القرار ٥٣/٢٤٣). وكان لبنغلاديش شرف توجيه تلك العملية.

وتعتقد بنغلاديش أنه لا يمكن تصور سلام دائم بدون تخفيف حدة الفقر وتنمية مستدامة. وفي السعي لتحقيق سلام مستدام، وضعنا مواردنا الفكرية الوطنية في خدمة التنمية. وأحدثت أفكار من قبيل الائتمانات الصغيرة والتعليم غير الرسمي تحولا عميقا في المجتمع بإطلاق مهارات المرأة في مجال تنظيم الأعمال. وأظهرت تجربتنا الوطنية أن تعميم المنظور الجنساني وتمكين المرأة ضروريان جدا للتنمية والاستقرار الاجتماعي والسلام.

ومنح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٦ للأستاذ الرائد في مجال الائتمانات الصغيرة، الأستاذ يونس من مصرف غرامين، أظهر بوضوح الصلة بين تخفيف حدة الفقر وتمكين المرأة والسلام. ونحن مستعدون لتشاطر أفضل ممارساتنا مع الآخرين.

وسعت بنغلاديش أيضا إلى أداء دور هام في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. فالتزامنا بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لم يتضعضع. وقد ظلت بنغلاديش منذ مدة طويلة بين أكبر المساهمين بالقوات.

وكعضو في لجنة بناء السلام، تشارك بنغلاديش أيضا بصورة متزايدة في تحمل مسؤوليات بناء السلام في أنحاء العالم التي مزقتها الصراعات. ونحن مقتنعون بأن تشجيع ثقافة السلام يمكن أن يؤدي دورا هاما في استدامة السلام والتنمية. ونشدد على أهمية إدماج ثقافة السلام في الأنشطة الميدانية للجنة بناء السلام.

نحن الآن في السنة السابعة من العقد الدولي. ونود في هذه المناسبة أن نعرب عن امتناننا لجميع الجهات الفاعلة التي تسهم في تعزيزه. وندين بالتقدير خاصة للأمم المتحدة وللهيئات التي تقدم إسهامات كبيرة لتيسير هذه العملية داخل المنظمة وخارجها. ونعرب عن شكرنا بنوع خاص للمنظمات غير الحكومية وللمجتمع المدني.

ولتحقيق الأهداف الموضوعة، نرى أن الوقت قد حان ليركز الجميع بشكل أكبر على مرحلة التنفيذ. وينبغي أن نبدأ في تقييم التقدم المحرز والعوائق التي نمر بها في جهودنا المبذولة لتعزيز ثقافة للسلام. وقد تتفاوت عناصر ثقافة السلام من دولة لدولة، نظرا لأن لكل مجتمع ثقافته الفريدة والمتنوعة. ويلزم أن نربط بين هذه المتغيرات القطرية والخاصة بمجتمع معين وبين ثقافة السلام التي نتوخاها ومن ثم نحدد مجالات القوة ومواطن الضعف. ومن شأن ذلك أن يمكننا من قياس مدى امتلاك دولة ما لثقافة السلام. كما أن من شأنه، بالتالي، أن يعيننا على تحديد الأهداف والتيقن من إحراز التقدم صوب إيجاد مجتمعات مسالمة. وهذا التقييم خليق بأن يزودنا بمعايير موضوعية وأن يحدد للدول معيارا تسعى لبلوغه.

وفي ضوء هذه الخلفية، يشرفني الآن أن أقدم مشروع قرار بعنوان ”العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠“، (A/62/L.6).

ويتضمن مشروع القرار بعض استكمالات تقنية مقارنة بقرار العام الماضي.

أولا، ترحب الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة بتسمية يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر يوما دوليا للاعنف، والخامسة عشرة ترحب بتعيين الأمين العام ممثلا ساميا لتحالف الحضارات. وتعرب الفقرة ١٤ من المنطوق عن التقدير لمشاركة الدول الأعضاء في الحوار الرفيع المستوى بشأن التعاون بين الأديان والثقافات للتشجيع على التسامح والتفاهم والاحترام العالمي للمسائل المتصلة بحرية الدين أو المعتقد والتنوع الثقافي المعقود في يومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

وأود الإشارة إلى أن هذا القرار حظي في الجمعية العامة العام الماضي بعدد قياسي من المقدمين بلغ ١١٤ دولة. ولا تزال قائمة تقديمه مفتوحة هذا العام. وترد في مشروع القرار قائمة بمقدميه الحاليين. ويشرفني أن أتلو أسماء المقدمين الإضافيين التالين. الاتحاد الروسي وأنغولا وبناما وبوتان وبوتسوانا وبوروندي وبوليفيا وبيلاروس وتايلند وتركمانستان وتركيا وجامايكا والجزائر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ودومينيكا والرأس الأخضر وزامبيا وسري لانكا والسنغال وسوريا والصين وطاجيكستان وغابون وغرينادا وغواتيمالا وغينيا والفلبين وفييت نام وكازاخستان وكمبوديا وكوت ديفوار وكوستاريكا وكولومبيا والكونغو والكويت والمغرب ونيبال وهندوراس واليمن.

ويحدونا الأمل في أن تقدم وفود أخرى كثيرة في غضون الأيام القادمة تأييدا مماثلا لمبادرتنا بأن تصبح من مقدمي مشروع القرار إظهارا للتضامن العالمي في مساعينا من أجل تحقيق هذه الغاية النبيلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد غودينو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييدها لهذا البيان البلدان المرشحة لعضويته تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها لعضويته ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وكذلك أرمينيا وأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا. لقد انقضت الآن ثماني سنوات منذ اعتمدت هذه الجمعية الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام. ويبرهن احتفالنا منذ قليل لأول مرة باليوم الدولي لنبذ العنف، في الذكرى السنوية لمولد المهاتما غاندي، على مدى واقعية وأهمية السعي لإقامة ثقافة للسلام وعدم العنف في عصرنا.

ونود أن نشكر الأمين العام على إحالته تقرير المدير العام لليونسكو بشأن التقدم السنوي المحرز في العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠)، الذي يقدم لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلعت بها اليونسكو، بوصفها الوكالة الرائدة بالنسبة للعقد، تشاركها في ذلك كيانات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ونود أن نثني على اليونسكو للعمل الذي تم حتى الآن، وبصفة خاصة للجهود المبذولة بغية التنسيق والتواصل على نحو فعال مع عدد كبير للغاية من الهيئات والمنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

والاتحاد الأوروبي مقتنع بما للتعليم من أهمية رئيسية في تعزيز ثقافة السلام. ذلك أننا باستثمار جهودنا في أصغر

أفراد مجتمعنا، وأيضا في التعليم مدى الحياة، يمكننا القيام على أفضل وجه بتعميم مبادئ السلام والتسامح وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الأنشطة الرئيسية.

وفي التعليم تمكين لجميع المواطنين في جميع بلدان العالم بمنحهم الأدوات اللازمة للمشاركة بشكل أكثر نشاطا في مجتمعاتهم ولتشكيل مستقبلهم وتحسينه. كما أنه يتيح أفضل فرصة لتعليم الاحترام والتسامح تجاه التنوع الثقافي ولمكافحة التمييز لأي سبب من الأسباب. ولا جدال في أن التعليم يؤدي دورا بالغ الأهمية في تغيير الأفكار الجامدة والأنماط السلوكية. وينبغي أن يزيد استخدامه لتنمية ثقافة السلام.

وللتثقيف بشأن حقوق الإنسان أهمية خاصة في هذا السياق. وبينما نقترب من الذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من دواعي القلق الخطير أن عالمية وفعالية الاعتراف والمراعاة للحقوق والحريات المعلنة فيه لم يتحققا بعد. فوعي الشخص بحقوق الإنسان الخاصة به يمثل إسهاما ذا شأن في كفالة التنفيذ الكامل الذي تأخر طويلا للإعلان العالمي. ولهذا السبب يرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد مجلس حقوق الإنسان مؤخرا أول مرحلة لتنفيذ البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ونرجو أن نتمكن جميعا من التضافر في العمل على دعم هذه المبادرة وغيرها من المبادرات تحقيقا لهذه الغاية. وفي هذا الصدد، نتطلع بشوق إلى الاجتماع الأوروبي الإقليمي المعني بالبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي قرر مجلس أوروبا تنظيمه في الأسبوع المقبل بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونسكو ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ومن الجوانب البالغة الأهمية أيضا في تعزيز ثقافة السلام تعميم منظور خاص بالجنسين في الأنشطة الرئيسية والعمل على ضمان المساواة بين المرأة والرجل. ونرحب بالدور الذي تؤديه اليونسكو في دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. كما نرحب بالتأكيد المتزايد على ضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، ولا سيما الفتيات، مثلما يدل على ذلك تركيز الدورة الحادية والخمسين للجنة على وضع المرأة.

أما بشأن العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، فنحن نعمل على بدء السنة الأولى من تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال، التي كانت حافزا قويا للتغيير. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تغتنم الجمعية في هذه الدورة فرصة الوضع الحالي للاتفاق على إنشاء آلية رفيعة المستوى تعزز المزيد من تنفيذ تلك التوصيات.

إن أحد الجوانب الأساسية لتعزيز ثقافة السلام التي يقرها برنامج العمل الخاص بذلك الموضوع هو العمل على تعزيز التفاهم والتسامح والتضامن عن طريق تشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات والشعوب.

ونشكر الأمين العام على تقريره عن الحوار والتفاهم والتعاون بين الديانات وبين الثقافات من أجل السلام (A/62/337) الذي يبرز الأنشطة التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة الرئيسية التي تعمل في هذا الميدان. وكما صرح الاتحاد الأوروبي في الحوار الرفيع المستوى الذي أجرته الجمعية مؤخرا حول الحوار والتفاهم والتعاون بين الديانات وبين الثقافات من أجل السلام:

”تتجلى أهمية التفاهم بين الحضارات بقوة في سياسة الاتحاد الأوروبي وأعماله. فالاتحاد

الأوروبي ناشط في تعزيز التفاهم بين الثقافات والأديان، داخل أوروبا ومع الشركاء الدوليين على حد سواء". (A/62/PV.17، الصفحة ٣١).

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة مبادرة تحالف الحضارات الرامية إلى تعزيز التفاهم وعلاقات التعاون بين الأمم والشعوب وعبر الثقافات والأديان وإلى المساعدة في عملية مكافحة القوى التي تذكي الاستقطاب والتطرف.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتعيين الأمين العام، الرئيس السابق جورج سامبايو، ممثلا ساميا معنيا بتحالف الحضارات، ويقدّر أن خطة التنفيذ العملية المنحى التي رسمها ينفذها التحالف بالفعل بالشراكة مع الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ومجموعات المجتمع المدني والمؤسسات والقطاع الخاص. ونتطلع إلى المنتدى الأول لتحالف الحضارات، المزمع عقده في إسبانيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وإلى مزيد من إسهام هذه المبادرة في تحقيق أهدافنا المشتركة.

السيد الخليفة (الكويت): ترحب الكويت بجميع الجهود المبذولة في مجال تعزيز "ثقافة السلام" من قبل الدول الأعضاء في المنظمة الدولية والدور الكبير الذي تقوم به الجمعية العامة بهذا الصدد. ونذكر خاصة بجهود منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" التي أسهمت بخلق بيئة مناسبة لنمو "ثقافة السلام" في العالم. ونعرب عن امتناننا لكل من دعم ترشح الكويت لمقعد بالمجلس التنفيذي في منظمة اليونسكو في الانتخابات التي جرت مؤخرا في باريس. وأؤكد أن بلادي ستواصل دعمها لهذه المنظمة بكل السبل وفي جميع مجالات عملها.

انطلاقا من إيمان دولة الكويت بأن الأجيال لا تولد بعقول تحمل أفكار الصراع والكراهية، بل إن الصراعات السياسية والنزاعات من أجل المصالح هي العامل الأساسي لتغذية العقول بثقافة العنف، وحيث أن نشر الوعي بأهمية نبذ العنف هو مسؤولية تتحملها دول ومنظمات المجتمع الدولي، فإنه من الضروري مراعاة الدور الهام والمحوري لوسائط الإعلام والمؤسسات التعليمية في خلق جيل لا يحمل أفكار العنف والكراهية، والإسهام بفعالية في نشر ثقافة السلام.

لا يخفى على أحد أن عالمنا مكون من شعوب وثقافات وديانات تشترك في مبادئ عديدة وتختلف في أخرى. وهنا، أود أن أؤكد على الأهمية القصوى لحوار الثقافات والأديان في تعزيز الاحترام المتبادل وتقبل الثقافات المختلفة، واعتبار أن اختلاف الثقافات ما هو إلا إثراء للحضارة الإنسانية. وتثني بلادي في هذا الصدد على الحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام الذي دعا إليه الأمين العام في الجمعية العامة مطلع الشهر الحالي والنتائج التي تمخضت عن الحوار.

إن التحريض على الكراهية والتعصب لا يولد إلا مثله، ويعود بجهود السلام والحوار البناء بين الديانات والثقافات إلى الوراء. ووفد بلادي يدين الحملة الحالية التي تشارك بها بعض الجامعات الأمريكية ضد الدين الإسلامي، ونحذر من نتائج تلك التصرفات ونطالب بالوقوف صفا واحدا أمام استغلال الجامعات لأهداف عنصرية.

إن احترام الثقافات والديانات المختلفة وتقبلها وتعزيز الحوار فيما بينها من شأنه أن يولد أفكار السلام لدى المجتمعات. كما أن استفزاز الديانات والثقافات عن طريق الإساءة لها ولرموزها واتهامها بتشجيع الممارسات الإرهابية من شأنه أن يولد الكراهية والحقد والرغبة في الانتقام. وإن إعادة إحياء النعرات العنصرية والفتن الدينية والحض على الكراهية يمثلان تهديدا جديا لما نسموا له من نشر لأفكار

السلام والمحبة، مما يتطلب مواجهة صارمة من منظمتنا الدولية.

ونؤكد في هذا الصدد على ما ورد في القرار الرامي إلى تعزيز حوار التعاون بين الأديان والحضارات من أجل السلام الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الحالية والستين (٢٢١/٦١) وتبنته حكومة بلادي، خاصة ما يتعلق بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، إضافة إلى أهمية احترام التنوع الديني والثقافي والتعاون الدولي.

وفي هذا المجال، أود أن أشير على ما تقوم به دولة الكويت من جهود هدفها إيصال المفهوم الحقيقي لسماحة الدين الإسلامي، من خلال نشر نهج ''الوسطية في الإسلام''. حيث أصدر مجلس الوزراء الكويتي قرارا بإنشاء لجنة خاصة هدفها نشر نهج الوسطية. وقد عقدت هذه اللجنة العديد من المؤتمرات الدولية خارج الكويت كان آخرها في واشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. وشارك في هذا المؤتمر علماء مسلمون تحدثوا عن حقيقة الدين الإسلامي وعن ثقافة السلام التي يدعو إليها هذا الدين، ودعوا إلى ترسيخ منهج التسامح الديني.

إن التنمية هي الطريق الحقيقي إلى السلام. ومن هذا المنطلق، فإن بلادي تؤيد أن أفضل السبل لنشر ثقافة السلام هو العمل المشترك لدعم أهداف التنمية المستدامة لتلافي أسباب الصراعات.

إن نصف الدول الخارجة من الصراعات مهددة بالعودة إليها. كما أن الأسباب الجذرية للنزاعات ستظل تهدد السلام إن لم يتم إيجاد حلول لها. وأود التأكيد على أهمية دعم جهود بناء السلام لمساعدة الدول الخارجة من الصراعات. وفي هذا الصدد، تثني بلادي على الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام وتستمر في دعمها، حيث ساهمت الكويت بمبلغ أمريكي ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لصندوق بناء السلام.

وفي الختام، يود وفد بلادي إعادة التأكيد على أن احترام حقوق الإنسان وتطبيق المساواة وإعطاء الفرص المتساوية لجميع أطياف المجتمع وحرية التعبير هي من الدعامات الأساسية لثقافة السلام. فلا يمكن لشعب يعاني من حرمانه من تلك الحقوق أن تعزز فيه ''ثقافة السلام''. وتناشد بلادي جميع الدول تطبيق هذه المبادئ لخلق عالم تستطيع الأجيال القادمة العيش فيه برفاه وازدهار

السيد شنيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن سعادتنا بنجاح الحوار الرفيع المستوى الذي عقد في بداية هذا الشهر. لقد أوضح مرة أخرى أن شعوب مختلف الأعراق والأديان والثقافات يمكن أن تتعايش في سلام، سواء داخل حدود الوطن أو فيما وراءها. ووفر الحوار للمشاركين أيضا فرصة قيّمة أحاطوا فيها عِلما بالجهود الهامة التي يبذلها القطاع الخاص في هذا المجال.

إن البيانات المدلى بها في الحوار الرفيع المستوى، سواء من قبل الوفود أو من ممثلي القطاع الخاص، أعطتنا زبدة للتأمل حول ما ينبغي إنجازه إن أردنا خلق ثقافة سلام. ولئن كان هناك لسوء الحظ شيء في طبيعة البشر يدفعهم إلى التمييز ضد الآخرين من ذوي الخلفيات الدينية أو الثقافية المختلفة أو إلى إقصائهم أو الاعتداء عليهم، فإن تلك الاختلافات ينبغي ألا تقود إلى الصراع، مثلما نوه بذلك عدد كبير من المتكلمين. ومن ناحية أخرى، كثيرا ما يكون رد فعل الناس تجاه الآخرين المختلفين عنهم العداوة، التي تدفع بالناس، عندما تقترن بالاعتبارات السياسية، إلى حمل السلاح وفي بعض الأحيان إلى اعتناق الإرهاب. وقد بينت بعض الوفود أن أيا منا سيجانب الصواب إذا اعتقد أنه وحده يمتلك الحقيقة. لا بد لنا من أن نتجنب فرض معتقداتنا

على الآخرين أو ممارسة حقوقنا دون إيلاء الاعتبار الواجب لوجهات نظرهم.

لقد أعلنت اليابان، باعتماد دستورها، نبذها للحرب واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها كوسيلة لحسم الصراعات الدولية. وتمشيا مع ذلك الالتزام ما فتئت اليابان، في السنوات الستين التي انصرمت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، تبذل جهدا جهيدا لمنع ظهور أي مبرر سياسي للصراع، بل وحتى إزالة أي أساس له. وتعمل اليابان أيضا من أجل تجنب ما يولد ذلك النوع من العداوة الذي يجعل من المتعذر انتشار ثقافة أساسها السلام.

ولبلوغ تلك الغاية استضافت اليابان، على سبيل المثال، منتدى الحضارات العالمية وحلقة العمل المعنية بالحوار بين الحضارات مع العالم الإسلامي، وأوفدت بعثة تبادلات وحوار إلى الشرق الأوسط، ووجهت دعوات إلى الناس المعنيين بالمدارس الإسلامية التي يعيش الطلاب في أقسامها الداخلية لزيارة بلدنا. كما ندعم المؤتمرات المعنية بالحوار فيما بين الحضارات التي تعقد برعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وأصبحنا، إضافة إلى ذلك، عضوا في فريق أصدقاء تحالف الحضارات.

التعليم يضطلع بدور هام في منع تولّد العداوة والكراهية. ولا بد من إقناع كل الناس في العالم بأنه توجد أديان وثقافات كثيرة وأن التسامح بالتالي عنصر جوهري إذا أُريدَ للسلام والأمن الدوليين أن يتحققا ولحقوق الإنسان والحريات الأساسية أن تُحمى.

وتعاون وسائط الإعلام جوهري أيضا. لذا من المهم مواصلة انعقاد الحلقة الدراسية لوسائل الإعلام المعنية بالسلام في الشرق الأوسط، عملا بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وقد عقدت الحلقة الدراسية في طوكيو في حزيران/يونيه الماضي.

ومما يتسم بأهمية حاسمة بالمثل مواصلة الانخراط في الحوارات بين الأديان وبين الثقافات على كل المستويات، بما فيها المستوى الوطني والمستوى الإقليمي. وغني عن القول إن تعاون القطاع الخاص مطلوب هنا، مثلما هو مطلوب في مجالات أخرى كثيرة.

مناصرة ثقافة السلام وخلقها فعلا مسألتان مختلفتان. إذا أُريد لثقافة السلام أن تستتب، فسنحتاج إلى رأس مال اجتماعي كاف. وتبعا لذلك نحتاج إلى رعاية الديمقراطية وحقوق الإنسان والمعايير القانونية النموذجية مثل تلك المنصوص عليها في دستور اليابان. وفي الوقت ذاته من الضروري رفع مستوى رأس المال البشري لأننا بذلك إنما نشمل بالرعاية الاستقلال الشخصي وكرامة الفرد عن طريق التعليم والمعاملة الأخلاقية. وإننا نؤمن بأن هذين النوعين من رأس المال يكمل أحدهما الآخر ويساعدان في خلق ثقافة السلام.

أود أن أتطرق الآن إلى الأمن البشري. الأمن البشري هو ما ينجزه مجتمع بحماية وتمكين كل فرد وبكفالة ألا يشعر أحد بالخوف أو أن يعاني من العوز. وهدف الأمن البشري يشترك في خصائص كثيرة مع هدف ثقافة السلام، أي كفالة التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن هذا المنطلق يؤدي الأمن البشري إلى تحسين وإثراء رأس المال البشري. وبالتالي فإننا مقتنعون بأن الأمن البشري مهم لبناء ثقافة السلام.

وبغية النجاح في نشر ثقافة السلام تقدم اليابان شتى أنواع الدعم للبلدان النامية. ومؤخرا، على سبيل المثال، واصلت بذل جهود كبيرة بصورة خاصة لتحقيق وصون السلام فيما بعد الصراع، واهتمام اليابان هذا يتجلى أيضا في رئاسة اليابان للجنة بناء السلام.

انتقل إلى مجال آخر. لقد دأبت اليابان منذ وقت بعيد يعود إلى عام ١٩٩٣، عندما استضافت مؤتمر طوكيو الدولي الأول المعني بالتنمية الأفريقية، على تكريس قدر كبير من الطاقة للتنمية في أفريقيا. وفي المؤتمر الرابع، الذي سيعقد في يوكوهاما في أيار/مايو من العام القادم، سيكون أحد المواضيع الرئيسية التي ستناقش إشاعة السلام من خلال الأمن البشري. ونعتزم أن نعمل كل ما في وسعنا للعمل مع الأمم الأفريقية للمساعدة في بناء ثقافة السلام.

أخيرا، وبغية النهوض بالسلام في الشرق الأوسط، دأبت اليابان على الترويج لإطار عمل ما نسميه ''ممر السلام والرخاء''. وبموجب إطار العمل هذا سيُنشأ مجمع زراعي – صناعي في الضفة الغربية وسيبنى مركز توزيع ملحق به لاستلام ونقل البضائع. هدفنا هو الجمع بين الطرفين، في هذا المكان وفي كل مكان آخر من العالم يعاني من صراع، بخلق الازدهار الاقتصادي وبالتالي، خلق ثقافة سلام.

السيد دافيد (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): ''السلام واحد من أثمن الاحتياجات الإنسانية. وهو أيضا أسمى رسالة للأمم المتحدة''. تلك هي كلمات الرسالة التي بعث بها السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، اليوم الدولي للسلام. عبارة الحكمة هذه تفيد خير إفادة كمرشد لمناقشتنا اليوم بشأن البند ٤٩ من جدول الأعمال المعنون ''ثقافة السلام''. وقد اختتم الأمين العام رسالته بنصيحة:

> ''في هذا اليوم الدولي، دعونا نقطع عهدا بجعل السلام لا أولوية فحسب، وإنما عاطفة جامحة. دعونا نتعهد بفعل المزيد، أينما كنا وبأي طريقة نستطيع، لجعل هذا اليوم يوم سلام.''

ويجب أن تلهمنا تلك العبارات لأن نبحث عن جميع القنوات والمبادرات الممكنة على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية أو أن نستكشف هذه القنوات والمبادرات بغية تعزيز السلام والمحافظة عليه بحيث نجعل كل يوم يوما للسلام في جميع أجزاء العالم. وبالتالي ينبغي تشجيع مبادرات السلام التكميلية وتمكينها من الازدهار.

وكان الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، الذي عقد في ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، هو الحوار الأول في تاريخ الأمم المتحدة. وقد استغرقت الأمم المتحدة أكثر من ٦٠ عاما للاعتراف بإمكانية وقوة التعاون بين الأديان والثقافات في الإسهام بشكل هائل في المحافظة على الأهداف السامية للأمم المتحدة ورؤيتها، التي تشكلت من التجربة المروعة للحرب.

وعشية الحوار الرفيع المستوى، اصدر الأمين العام تقريرا (A/62/337) معلنا التعيين الذي طال انتظاره لمكتب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفه وحدة الاتصال في الأمانة العامة ومكلفا بالتعامل مع العمليات الحكومية الدولية وعمليات الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن الحوار والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، وفقا للقرار ٦١/٢٢١.

وإضافة إلى الحوار الرفيع المستوى الذي اختتم مؤخرا بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، حصلت مناسبتان متصلتان هذا العام على الصعيد الإقليمي. أولا، عقد ١٥ بلدا في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ مؤتمرها الثالث لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ للحوار بين الأديان في ويتانغي، نيوزيلندا، في أيار/مايو واعتمدت إعلانا يؤكد، ضمن أمور أخرى، على أهمية الحوار والتعاون

بين الأديان في تعزيز السلام والأمن الإقليميين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والكرامة الإنسانية. وثانيا، اجتمع ٤٣ بلدا من أوروبا وآسيا في نانجينغ، الصين، في حزيران/يونيه للمشاركة في الاجتماع الآسيوي - الأوروبي الثالث لمنتدى الحوار بين الأديان، الذي اعتمد بيان نانجينغ بشأن الحوار بين الأديان. وابرز البيان اعتراف قادة الاجتماع الآسيوي – الأوروبي أهمية الحوار بين الأديان في بناء الوئام والتفاهم في إطار المجتمع الدولي.

وفي المناطق والبلدان والمجتمعات الأخرى، يجري الاضطلاع بالحوار والتعاون بين الأديان على كلا المستويين الحكومي وغير الحكومي بوصفه خيارا يستكمل الآليات والعمليات القائمة الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة والنهوض بالكرامة الإنسانية، وهي الركائز الثلاث للأمم المتحدة.

إن من واجب الأمم المتحدة، بوصفها أعلى منظمة مشكلة من ممثلين لجميع الدول، أن توفر إطارا متعدد الأطراف أو مجموعة من المبادئ للتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، حتى لا ينتهي بنا الأمر في حلقة لا نهاية لها من المناقشات أو الخطابات البلاغية أو في البحث العقيم عن سلام بعيد المنال.

وأحرزت الحوارات والتعاون بين الأديان من أجل السلام نجاحات في جميع أرجاء العالم. وابتدر المؤتمر العالمي بشأن الأديان والسلام إنشاء مجالس وطنية بين الأديان دعمت تهدئة الصراعات وتسويتها في البوسنة والهرسك، وكوسوفو، وسيراليون، وليبريا وغيرها من البلدان المنكوبة بالصراعات. وفي كمبوديا، ابتدأ الراهب البوذي ماها شوسنانادا واستلهم حركة للمصالحة الوطنية عقب حكم الإرهاب الذي مارسه الخمير الحمر. وكان المجلس المسيحي للكنائس مفيدا في الإطاحة سلميا بالنظام الاستبدادي في أوائل التسعينات.

وفي موزامبيق، أصبحت حركة سانت دييغو الكاثوليكية العلمانية مشاركة في جهود الوساطة في ذروة الحرب الأهلية لعام ١٩٨٩، مما أسفر عن التوقيع على اتفاق للسلام الشامل. كما اضطلعت حركة سانت دييغو بأدوار بناءة في ألبانيا وكوسوفو ولبنان وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا. وفي جنوب أفريقيا، ساعد الزعماء الدينيون الذين يمثل ديزموند توتو نموذجا لهم على نقل ذلك البلد من سياسة الفصل العنصري إلى الديمقراطية. وفي بنن، ساعد كبير الأساقفة أسيدور دي سوزا على ضمان انتقال البلد من الديكتاتورية إلى الديمقراطية في أواخر الثمانينات. وفي العراق، فإن رجل الدين الشيعي آية الله العظمى علي السيستاني معروف جيدا بموقفه المناهض للاختطاف وأعمال العنف. وقامت جمعية الكويكرز، وهي إحدى الكنائس التاريخية للسلام بالوساطة بشكل فعال بين الأطراف في نيجيريا وأوغندا وغيرهما من البلدان.

ومن المؤكد أن هناك حالات أخرى في بلدان أخرى أسفر فيها التعاون بين الأديان عن صنع السلام الفعال. وفي بلدي بالذات، الفلبين، قاد كبير الأساقفة الراحل الكاردينال سين الثورة السلمية لسلطة الشعب في عام ١٩٨٦، التي أدت إلى الإطاحة بالديكتاتورية بدون أي إراقة للدماء في الشوارع. ويمثل مؤتمرنا للأساقفة والعلماء، وهو الأول من نوعه في العالم، شريكا لحكومتنا في متابعة عملية السلام في جنوب الفلبين. وتشرف جمعيتنا الوطنية للتعاون بين الأديان على تنفيذ خطتنا الوطنية للعمل بشأن التعاون بين الأديان. وفي ما يتعلق بالمجتمع المدني، فإن لجنة الفلبين المشتركة بين الأديان تشارك بفعالية ليس في تعزيز التعايش السلمي فحسب، بل أيضا في التنمية المستدامة للمجتمعات.

إن الأمر الذي لا يقل أهمية عن صنع السلام – وهو تدبير علاجي لتخفيف ويلات الصراع أو إنهائها – هو منع نشوب الصراع. كما ينبغي الاضطلاع بالتعاون بين الأديان في هذا المجال، وخاصة بتركيز الطاقات المشتركة بين الأديان على التنمية. وينبغي أن يكون الحوار والتعاون بين الأديان شراكة بين الحكومات والمجتمع المدني. وينبغي أن يتجنبا المسائل الدينية أو المذهبية وأن يركزا بدلا من ذلك على الشواغل المشتركة مثل الصحة والتعليم والتوظيف والمساعدة الإنسانية وغيرها من المشاكل المتصلة بالتنمية.

وفي الختام، يدعو وفدي إلى تقديم إسهام من الوفود التي تتشاطر نفس الآراء في تطوير المفاهيم الذي ذكرتها بغية إدراجها المحتمل في مشروع القرار بشأن تعزيز الحوار والتفاهم بين الأديان والثقافات من أجل السلام، الذي تقوم الفلبين وباكستان حاليا بصياغته لاستكمال القرار ٢٢١/٦١، والذي سنقدمه في وقت مبكر الشهر المقبل.

السيد البقلي (مصر): تجتمع الجمعية العامة اليوم لتأكيد الالتزام الدولي بتعزيز ثقافة السلام والاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بدون تفرقة على أساس الجنس أو النوع أو اللغة أو الدين، بعد أن أكد الاجتماع رفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في أوائل الشهر الجاري حول الحوار بين الأديان والثقافات على اقتناع الجميع بأن احترام اختلاف الهويات الثقافية هو نقطة الانطلاق نحو إقامة حوار دولي بناء، يسمح بفهم كل طرف للآخر، ويرسخ الالتزام بالعمل على بث روح التسامح ونشر المعرفة وتصحيح المفاهيم الخاطئة، خاصة في صفوف الشباب، وذلك في إطار من الإيمان بأن تحقيق البشرية لمزيد من التقدم لا يمكن أن يتم بدون تواصل المجتمعات، على اختلاف وتنوع خلفياتها الثقافية والفكرية.

وبالنظر إلى تعدد المبادرات الدولية للتعامل مع هذا الموضوع، تبرز أهمية بذل جهود إضافية للتنسيق بين المبادرات المختلفة، بما في ذلك تعزيز أنشطة الممثل السامي للأمين العام لتحالف الحضارات، وأنشطة الأمانة العامة التي تعمل كحلقة وصل بين أجهزة الأمم المتحدة المختلفة، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التي وضعت نشر ثقافة السلام على رأس أولوياتها، وتضطلع بدور كبير في تشجيع التعاون مع الحكومات وأجهزة وبرامج وصناديق الأمم المتحدة المهتمة بالموضوع. ونأمل أن تستمر تلك الجهود لنشر ثقافة السلام وغرس مفاهيم التسامح والتعايش السلمي في إطار العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم وما بعده.

إن إحدى الظواهر الرئيسية المصاحبة للعولمة هي هجرة البشر بأفكارهم ومعتقداتهم من مجتمع إلى آخر. وإذا كان ذلك ساهم في خلق اهتمام متنام في الغرب بفهم الثقافات الأخرى، وخاصة الثقافة الإسلامية، فإن هذا الاهتمام ينصب، للأسف، على الجوانب السلبية دون الجوانب الإيجابية التي مثلتها الإسهامات الكبيرة لأبناء الحضارة الإسلامية في إثراء التطور الثقافي والمعرفي الذي يعيشه الغرب المعاصر. وترتب على ذلك إتباع البعض لمنهج تصادمي في التعامل مع الثقافة الإسلامية، بما في ذلك ازدراء رموزها وقيمها، تحت دعوى حرية الرأي والتعبير، ومحاولات لوصم الإسلام بالتطرف والعنف والإرهاب، بالإضافة إلى الدور السلبي الذي يلعبه الإعلام أحيانا، والذي يؤدي إلى تأجيج مشاعر العداء ويقف عائقا دون نشر ثقافة السلام.

ولا شك أن أخطر التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين هو انتشار العنف واستخدام القوة كوسائل للتعبير، والذي يرجع في المقام الأول إلى عجز المجتمع الدولي

وخاصة الأمم المتحدة – عن تسوية المشكلات السياسية والاقتصادية المزمنة، ذلك الفشل الذي يولد شعورا بالظلم والقهر وبازدواجية المعايير. وتلك جميعا عوامل تحول دون نشر ثقافة السلام، يؤججها سعي البعض إلى فرض رؤيته الضيقة لكيفية تطبيق مفاهيم الديمقراطية والإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مرتكزا على وهم مقتضاه سمو قيمه وثقافته ونظم العدالة الاجتماعية لديه على ما سواها.

إن السلام ليس مجرد فلسفة أو مبدأ، ولكنه أسلوب حياة وسلوك حضاري فيه خير الإنسانية. ويتطلب تعزيز سعينا المشترك لنشر ثقافة السلام ومفاهيم التسامح والتعايش السلمي أن نتصدى لمحاولات البعض لفرض الهيمنة الثقافية لتعزيز مصالحه وأهدافه السياسية الضيقة، وأن نعمل على صياغة تحرك موحد في مواجهة الدعاوى المغرضة لتصوير الاختلافات الثقافية بين المجتمعات على أنها عوامل محفزة للصراع، والعمل على تعزيز احترام حقوق المهاجرين في مجتمعاتهم المستقبلة على قدم المساواة مع غيرهم من المواطنين، بعيدا عن الاضطهاد والعنصرية. وبالتوازي، يتعين علينا أن نضاعف جهودنا في إطار منظومة الأمم المتحدة لتسوية تلك المشكلات ومساعدة الدول النامية على تحقيق التطلعات المشروعة لشعوبها نحو التنمية المستدامة والازدهار في إطار دولي يتسم بالديمقراطية والمساواة. كما يتطلب الأمر منا تعزيز جهودنا في مجالات نزع السلاح المختلفة، بدءا من الأسلحة النووية ومرورا بالأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة.

وفي هذا المقام، تبرز أهمية تطوير قدرات الأمم المتحدة على التعامل مع جذور النزاعات بتوسيع نطاق التعاون بين جميع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المعنية من جانب، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من الجانب الآخر. ويمثل هذا التعاون المنشود بين المنظومتين الدولية والإقليمية في تقديرنا الآلية الفعّالة للإنذار المبكر ولتعزيز جهود الدبلوماسية الوقائية التي نادى بها الأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالي عام ١٩٩٢ – ضمن أمور أخرى – في مقترحه ”أجندة للسلام“، وهي نفس الفلسفة التي قامت عليها مبادرة الأمين العام الأخيرة بتعزيز عمل المنظمة في مجال الدبلوماسية الوقائية.

ويستدعي ذلك التركيز على تضييق الفجوة بين الشمال والجنوب، دون أن يقترن ذلك بمشروطيات تثقل كاهل الدول النامية أو إقحام مفاهيم اجتماعية أو ثقافية معينة وربطها بمساعدات التنمية، وأن نعمل بالتوازي على إصلاح موازيين القوى بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بما يدعم دور الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الأكثر ديمقراطية وتمثيلا في إطار المنظمة. وعلينا في هذا الصدد أيضا أن نعمل على تعزيز دور لجنة بناء السلام في التعامل مع مفهوم بناء السلام بشكل متكامل متعدد الأبعاد لجسر الهوة في عملية التحول بين مرحلتي حفظ وبناء السلام، وتشجيع اللجنة على مواصلة جهودها لنشر ثقافة السلام في المجتمعات الخارجة من الصراعات. وبالمثل، يتعين أن ندعم نشاط مجلس حقوق الإنسان بعيدا عن التسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة، وأن نتخذ من القرارات ما يكفل مراعاة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في حملتنا ضد الإرهاب، مع تركيز الجهود على محاربة جذور تلك الظاهرة المقيتة والقضاء على التعصب والعنف من خلال تعميق الحوار والتفاهم المتبادل والتعليم المستنير في إطار من المشاركة والتعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وطوائف المجتمع المدني كافة، مما يساهم في بناء ثقافة السلام في أذهان البشر.

وإذ نحتفل في العاشر من كانون الأول/ديسمبر المقبل بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، علينا أن نتمسك بالتزامنا بالمبادئ السامية التي أقررناها معا قبل ستين

عاما، والتي ينص أولها على أن ”الاعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية والثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم“، ولن يتحقق ذلك إلا بنشر ثقافة السلام.

السيدة إيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): أود في البداية أن أشيد بالأمين العام على تقريره عن ”الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان وبين الثقافات من أجل السلام“ (A/62/337)، الذي يسلط الضوء على الأنشطة التي قامت بها الكيانات الرئيسية في الأمم المتحدة المشاركة في الحوار بين الأديان وبين الثقافات.

كما أود أن أشيد بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على تقريرها الأخير والشامل، الوارد في الوثيقة A/62/97، والذي يعرض طائفة كبيرة من الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني لتنفيذ العديد من البرامج والمبادرات من أجل تعزيز وتنفيذ برنامج العمل المتعلق بثقافة السلام.

إن الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قد طالبت البلدان باتخاذ إجراءات لتعزيز ثقافة السلام والحوار بين الحضارات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وتشيد كازاخستان بالعمل الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة ووكالاتها في التصدي للتحديات والبحث عن سبل التقدم نحو إيجاد السياسات والهياكل والبرامج القادرة على النهوض بثقافة السلام.

ونحن نرحب بنتائج مناقشة الجمعية العامة غير الرسمية والمواضيعية بشأن ”الحضارات والتحدي الماثل أمام السلام: العقبات والفرص“ والحوار الرفيع المستوى بشأن ”التفاهم والتعاون بين الأديان وبين الثقافات من أجل السلام“، اللذين تم إجراؤهما هذا العام.

إن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بثقافة السلام يؤدي دورا حاسما في تحقيق أهداف العقد الدولي للسلام واللاعنف من أجل أطفال العالم.

ونؤمن بأن التربية تشكل واحدا من الشروط الأساسية لتعزيز التسامح وثقافة السلام. ومنع التعصب ونشوب الصراع يمكن تحقيقه ببذل جهود حثيثة في الأنشطة اليومية واتخاذ إجراءات ملموسة على جميع المستويات في الوقت المناسب. وفي ذلك السياق، نشيد بدور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في تعزيز استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال للنهوض بالتثقيف من أجل السلام في مسائل ترتبط باللاعنف والتسامح والتفاهم المتبادل.

ونعتقد أن وضع الكتب المدرسية التي تلقن التسامح بين الثقافات والأديان، اقترانا بكفالة الوصول إلى تكنولوجيات الاتصال والإعلام، يشكل أهم الشروط المسبقة لتعزيز التسامح وثقافة السلام. وتضطلع وسائط الإعلام أيضا بدور هام في دعم الحملة العالمية من أجل ثقافة السلام.

ونتشاطر الرؤية بضرورة تعزيز ثقافة السلام. ويشكل احترام ثقافات وتقاليد وأعراف الأمم الأخرى ومشاعرها الدينية شرطا هاما من أجل السلام والتفاهم والمودة المتبادلة بين الشعوب والبلدان. ومبدأ التسامح في كازاخستان ليس بمعيار لثقافة السلام فحسب بل هو أيضا مبدأ من المبادئ الرئيسية للدولة ندعمه ونعززه بصورة حاسمة. وقد وضعنا نموذجنا الخاص بنا لصون وتعزيز الوئام بين الأعراق والأديان. وتشكل ثقافة التعايش في وئام، الضاربة بجذورها في غور القرون، بين شعب كازاخستان وممثلين من أديان وثقافات أخرى معيارا ونمط سلوك طبيعي لشعبنا. وتشكل السياسة العامة التي تنتهجها حكومة كازاخستان لصون وتعزيز بيئة من التسامح والوئام في المجتمع

جـزءا لا يتجـزأ مـن الجهـود الدوليـة للنـهوض بثقافـة السلام والتسامح.

ويمثل الحوار بين الأديان جزءا لا يتجزأ من جهود تعزيـز ثقافـة الـسلام والحـوار بـين الحـضارات. ونحـن في كازاخستان على اقتناع بأن جهود تعزيز السلم والأمن تزداد ارتهانا بمواصلة الحوار والتفاعل بين الشعوب ذات الأديان والثقافات والتقاليد المختلفة. ونؤمن إيمانا راسخا بأنه يمكن لرجال الدين أن يسدوا فجوة الجهل والخوف وعدم التفاهم وأن يعطوا القدوة في مجال الحوار والتعاون بين الأديان.

وفي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، عقد المؤتمر الثاني للأديان العالمية والتقليدية في أستانا. وقد اعتمد المؤتمر إعلاناً للنهوض بدور الزعماء الدينيين ومسؤوليتهم في تعزيز الأمن الدولي. وأصبح المؤتمر إسهام كازاخستان في الحوار العالمي بين الأديان. وأود هنا أن أجدد الإعراب عن مبادرة رئيس كازاخستان المتعلقة بعقد المؤتمر الثالث لزعماء الأديان العالمية في عام ٢٠٠٩ تحت إشراف الأمم المتحدة. كما نأمل أن يحظى اقتراحنا المتعلق بإعلان إحدى السنوات القادمة عاما دوليا للحوار بين الأديان والثقافات بدعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتقدر كازاخستان جهود الأمين العام والدول الأعضاء في الأمم المتحدة للقيام بإسهامات إيجابية في إقامة ثقافة السلام، وهي على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي في تنفيذ برنامج العمل بشأن ثقافة السلام.

السيد توغيو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): نشكر المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على إعداده التقرير عن تنفيذ القرار ٦١/٤٥، على النحو الذي أحاله به الأمين العام في الوثيقة A/62/97 المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. كما يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مبادراتها المتعددة في السنوات القليلة الماضية من أجل تعزيز ثقافة السلام. ويؤكد التقرير المعروض علينا تأكيدا كاملا الانخراط النشط للحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، فضلا عن وسائط الإعلام، في تعزيز ثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم.

وفي هذا العصر المتسم بالعولمة والترابط، تسهم المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إسهاما كبيرا في السلم والأمن. ولهذا السبب، تشكل جهود تعزيز ثقافة السلام استجابة هامة لازدياد التفاعل بين جميع الثقافات والحضارات.

وتولي إندونيسيا أهمية بالغة لمختلف مبادرات الأمم المتحدة لتعزيز الحرية والعدالة والتسامح والتعاون واحترام تنوع الثقافات والأديان، لأن كل هذه الأمور تشكل عناصر هامة لوضع أساس قوي للسلم والأمن الدوليين. وبالتالي، نلاحظ بارتياح ازدياد الاهتمام في جميع أنحاء العالم بالحوار والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل تعزيز السلام والتنمية والكرامة الإنسانية.

وقد جسدت الأحداث الدولية الكبرى التي نُظِّمت في جميع أرجاء المنطقة هذا العام جهودنا المتضافرة لتحقيق ذلك الهدف النبيل. وتشمل تلك الأحداث المنتدى الثاني بشأن الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام والتنمية والكرامة الإنسانية الذي عقد في واتانغي بنيوزيلندا في أيار/مايو، والاجتماع الآسيوي الأوروبي الثالث للحوار بين الأديان الذي عقد في نانجينغ بالصين، والحوار العالمي الثاني بين وسائل الإعلام الذي عُقد بالنرويج في حزيران/يونيه، والاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز بشأن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي الذي عقد بطهران في أيلول/سبتمبر. كما نرحب بتعيين الأمين العام للممثل السامي المعني

بتحالف الحضارات. ويمكن لهذه المبادرات وغيرها من المبادرات المماثلة الأخرى أن تشكل أدوات لتعزيز السلام والتسامح والتفاهم المتبادل بين الشعوب ذات الخلفيات الثقافية والدينية المختلفة.

وإندونيسيا، بوصفها بلدا متنوعا، تؤمن إيمانا راسخا بفضائل الحوار وثقافة السلام. ولهذا السبب، ما فتئنا نعمل بنشاط على تعزيز الحوار بشأن التعاون بين الأديان على الصعد الإقليمية والأقاليمية والعالمية. وعلاوة على ذلك، تدعم الحكومة جهود الأطراف الفاعلة غير الحكومية التي تعمل في مختلف المجالات لتعزيز الوئام بين الأديان.

وفي بلد مترامي الأطراف يتسم بقدر كبير من التنوع، نحتفي بالتنوع بوصفه نعمة ربانية. والتقليدان الضاربان في جذور التاريخ، المتمثلان في الشورى وتوافق الآراء، يشكلان سبيلنا لمعالجة التعددية وجعلها مفيدة للجميع.

كما تقر إندونيسيا بجدوى الأدوات المعاصرة المتمثلة في التربية لدى تعزيز الوئام في إطار التنوع. ومن خلال تلك الأداة، نسعى لتوعية الأجيال الشابة بأوجه الشبه بين جميع الأديان والثقافات، بدلا من أوجه الاختلاف التي قد تستخدم، إذا لم نقم بذلك، ذريعة لتأجيج الشعور بالمرارة. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفد بلدي التوصيات الواردة في تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، لا سيما ضرورة تعزيز الدول الأعضاء لجهودها الرامية إلى وضع برامج وكتب وأنشطة مدرسية تلقن التسامح بين الثقافات والأديان.

ونولي أيضا أهمية بالغة لدور وسائط الإعلام في تعزيز الوئام الاجتماعي، ويؤيد وفد بلدي التوصية الواردة في التقرير المتعلقة بتشجيع الدول الأعضاء لوسائط الإعلام على دعم الحملة العالمية من أجل ثقافة السلام على الصعيدين الدولي والوطني، فضلا عن الحوار بين الحضارات والثقافات والشعوب.

وتؤمن إندونيسيا بما تنطوي عليه هذه الحملة العالمية من إمكانات متواصلة، سواء من حيث العلاقة بين الأديان أو الثقافات أو الحضارات. وينبغي أن نشيد بالإجراءات العملية من قبيل تجسيد القيم المشتركة للسلام والتراحم والتسامح من خلال مجالات التربية والثقافة ووسائط الإعلام والدين والمجتمع. وتتيح لنا هذه القيم فرصا للعمل على تحقيق الوئام والتسامح في العلاقات بين الأفراد والدول. وفي ذلك السياق، يتطلع وفد بلدي إلى اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/62/L.6 بتوافق الآراء في نهاية المطاف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي المتمتعة بمركز المراقب.

رئيس الأساقفة ميغليوري (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): لقد وُلدت هذه المنظمة من رحم رماد حرب عالمية تفردت بالانتهاكات التي تفوق الوصف لكرامة الإنسان. لذا، كان من الطبيعي أن تنص الأسطر الأولى من الميثاق على العلاقة المباشرة بين السلام واحترام حقوق الإنسان الأساسية.

إن الإنجازات في مجال حقوق الإنسان، المبينة في المعاهدات الجوهرية الدولية لتلك الحقوق، توضح أن العروة التي لا تنفصم بين السلام واحترام حقوق الإنسان وكرامته أصبحت الآن مقبولة وواضحة بذاتها وعالمية وغير قابلة للتصرف. والاعتراف بوجود حقوق أساسية للإنسان يعني مسبقا، بالضرورة، وجود حقيقة عالمية وبارزة بشأن الإنسان، ليست سابقة لكل نشاط إنساني فحسب، ولكنها تقرر ذلك النشاط أيضا.

فعلى مستوى العلاقات الشخصية، تقتضي كرامة الإنسان أن نعامل الجميع بالمساواة مع أنفسنا. والقاعدة الذهبية بأن تعامل الآخرين مثلما تريدهم أن يعاملوك، تحمل المبدأ نفسه من المساواة الأساسية التي تسبق وتتجاوز جميع الخصائص التي تميز كلا منا عن الآخر، سواء كان ذلك عرقا أو ثقافة أو دينا.

وعلى المستوى الدولي، فإن هذه الكرامة المشتركة تحدد أيضا المقياس العادل للمصالح الوطنية. وهذه المصالح عبارة عن علاقة تبادلية، ولا يمكن اعتبارها مطلقة أبدا. ولتعزيزها والدفاع عنها، لا يكفي أن يكون من غير الجائز أبدا المساس بالمصالح المشروعة لدول أخرى، بل إن هناك أيضا واجب المساهمة في تعزيز الخير العام لجميع الناس، والدفاع عنه. لذا، فإن احترام كرامة الإنسان هو الأساس الأخلاقي الأعمق في سعينا إلى السلام، وفي إقامة علاقات دولية تواكب متطلبات إنسانيتنا المشتركة. والتغاضي عن هذا المبدأ الجوهري، أو القبول به جزئيا وانتقائيا، يكمن في منشأ الصراعات والتدهور البيئي والمظالم الاجتماعية والاقتصادية.

إن حقوق الإنسان متأصلة في المتطلبات الموضوعية للطبيعة الممنوحة للإنسان. وفي هذا السياق، لا يجوز أبدا إقرار القوانين المناقضة لكرامة الإنسان، كما لا يجوز قياس التقدم المحرز في كل مجال بما هو ممكن، وإنما بمقارنته مع كرامة الإنسان. إن احترام الحق في الحياة في كل مرحلة، من التكوين إلى الوفاة الطبيعية، يرسي بثبات مبدأ أن الحياة ليست بتصرف أحد. وقدرتنا على التمييز بين ما يمكننا وما لا يمكننا أن نتصرف به تواجه التحدي الأكبر حين يتعلق الأمر بحماية الحياة في أضعف مراحلها. هذا هو القانون الذي يُقاس به احترام كرامة الإنسان.

في هذه السلسلة المتواصلة من احترام الحياة، ينبغي النظر إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وفي هذا الإطار أيضا، يجب على الجميع، حتى في أتون الحرب، أن يحترموا القانون الإنساني الدولي. وحين تندلع الحرب، على الرغم من كل الجهود، فإن المبادئ الأساسية للإنسانية يجب حمايتها، كما يجب استحداث معايير للسلوك للحد من الخراب قدر الإمكان، وللتخفيف من معاناة المدنيين وجميع ضحايا الصراعات.

ومثلما لا يجوز التصرف بالحق في الحياة بحسب الرغبات، فإنه لا يجوز إخضاع الحرية الدينية للأهواء البشرية. وفي هذا الصدد، فإن الصعوبات التي لا يزال يواجهها تكرارا العديد من معتنقي الأديان المختلفة، في ممارسة حقهم في الحرية الدينية، مظهر مزعج من مظاهر فقدان السلام. فهم ليسوا ممنوعين من ممارسة هذا الحق علانية فحسب، بل إنهم يُضطهدون أيضا ويتعرضون للعنف فعليا في بعض الأماكن. ويتعرض حق أساسي من حقوق الإنسان للانتهاك وتترتب على انتهاكه عواقب خطيرة على التعايش السلمي حين تفرض دولة ما دينا وحيدا على الجميع، وتمنع الأديان الأخرى كلها، أو حين يشوه نظام علماني المعتقدات الدينية وينكر على الدين مجالا عاما.

والأديان، من جهتها، مدعوة إلى العمل من أجل السلام وتوطيد المصالحة بين الشعوب. وهي، إذ تواجه عالما تمزقه الصراعات، فإنها يجب ألا تصبح أبدا أداة للكراهية، ولا يمكنها مطلقا أن تبرر الشر والعنف، متذرعة باسم الله.

إن ميثاق الأمم المتحدة يدعو هذه المنظمة إلى ممارسة القيادة في تعزيز حقوق الإنسان، وهي إذ تفعل ذلك، يجب ألا يغيب عن بالها مبدأ كون هذه الحقوق قد أثبتت صحتها، ليست لأن هيئة صانعة للقرار تقول ذلك، بل لأنها تنطلق من الكرامة غير القابلة للتصرف لكل إنسان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وقبل الختام، أود أن أبلغ الأعضاء بأنه، بناء على طلب مقدمي مشروع القرار A/62/L.6، فإن البت فيه سيتم في وقت آخر يُعلن عنه لاحقا.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٩ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.